

بدائل تمويل الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة فى ضوء التغيرات  
الاقتصادية المعاصرة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بها\*

إعداد

د/ محمد بن سليم الله بن رجاء الله الرحيلي  
الأستاذ المشارك بالجامعة الإسلامية  
بالمدينة المنورة

---

\* البحث ممول من عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

## ملخص البحث:

هدف البحث إلى التعرف على أهم التغيرات الاقتصادية المعاصرة المؤثرة على تمويل الجامعات، والتعرف على بدائل تمويل الجامعات في ضوء التغيرات الاقتصادية المعاصرة، والوقوف على بدائل تمويل الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة في ضوء التغيرات الاقتصادية المعاصرة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بها، والكشف عن مدى اختلاف بدائل تمويل الجامعة الإسلامية باختلاف متغيرات: الدرجة العلمية (أستاذ مساعد- أستاذ مشارك- أستاذ)، التخصص (نظري، عملي)، الجنسية (سعودي- غير سعودي)، واقتراح مجموعة من التوصيات التي تُفَعِّل بدائل تمويل الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة في ضوء نتائج الدراسة الميدانية.

واستخدم البحث المنهج الوصفي لمعالجة موضوعه، مستعينا باستبانة في الجانب الميداني منه، طبقت على عينة قوامها (١٣٧) عضو هيئة التدريس من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

وتوصل البحث في نتائجه الميدانية إلى موافقة أعضاء هيئة التدريس على بدائل التمويل الواردة بالاستبانة بدرجة كبيرة، وجاء محور التمويل الذاتي للجامعة في مقدمة البدائل التي حظيت بموافقة أعضاء هيئة التدريس، يليها المشاركة المجتمعية. وتمثلت أكبر البدائل المتعلقة بالتمويل الذاتي في إنشاء مركز للترجمة بالجامعة للاستفادة من اللغات المتعددة للطلاب الوافدين، وتقديم الاستشارات للمؤسسات الحكومية والخاصة بالمجتمع، وعقد شراكة بين الجامعة ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لدعم الجامعة، واستثمار الجامعة للمكان ببناء فنادق لها بالمنطقة المركزية للحرم، وتخصيص جزءاً من أموال الوقف الإسلامي لصالح تمويل الجامعة، كما توصلت الدراسة لعدم وجود فروق دالة إحصائية تعزى لاختلاف الدرجة العلمية، والتخصص، ووجود فروق دالة إحصائية تعزى لاختلاف الجنسية، وكانت الفروق في صالح أعضاء هيئة التدريس غير السعوديين.

كما اوصى البحث بضرورة استثمار موقع الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة في إيجاد بدائل لتمويلها، كما اقترح دراسة بدائل تمويل الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة في ضوء خبرات بعض الدول.

**الكلمات المفتاحية:** التعليم الجامعي، بدائل تمويل التعليم الجامعي، المتغيرات الاقتصادية.

## **Alternatives to funding the Islamic University in Madinah in light of contemporary economic changes from the point of view of the faculty members**

The research aimed to identify the most important contemporary economic changes affecting the financing of universities, identify alternatives to funding universities in light of contemporary economic changes, and find alternatives to financing the Islamic University in Madinah in light of contemporary economic changes from the point of view of faculty members, and disclosure of the extent of different alternatives to the funding of the Islamic University, according to the variables: Degree (Assistant Professor - Associate Professor - Professor), Specialization (theoretical, practical), Nationality (Saudi, non-Saudi), and propose a set of recommendations that will make alternatives to the financing of the Islamic University in Madinah according to the field study results.

The research utilized the descriptive approach to address its subject, using a questionnaire on the field side, applied to a sample of (137) member of the faculty teaching staff of the Islamic University in Madinah.

The research results indicated that the faculty teaching staff approved on the funding alternatives that were included in the questionnaire. The self-funding of the university was at the forefront of the alternatives approved by the faculty members, followed by community participation. The largest self-financing alternatives were the establishment of a university translation center to take advantage of multiple languages for students, provide consultation to government and community institutions, and a partnership between the university and the Ministry of Awqaf and Islamic Affairs to support the university. The study concluded that there were no statistically significant differences attributed to differences in degree, specialization, and existence of statistically significant differences attributed to different nationality, differences were in favor of non-Saudi faculty members.

The study also recommended the need to invest the site of the Islamic University in Madinah in finding alternatives to finance, and also proposed to study alternatives to funding the Islamic University in Madinah in light of some countries experiences.

**Keywords:** university education, alternatives to financing university education, economic variables.

## مقدمة البحث:

تعد قضية تمويل التعليم الجامعي من القضايا المهمة التي تواجه الكثير من دول العالم بالرغم من اختلاف مستويات النمو الاقتصادي في كل منها، وهي قضية متجددة دوماً بسبب التغيرات في النظام الاقتصادي العالمي، وارتفاع تكلفة نظام التعليم الجامعي؛ مما يؤثر في نسبة المخصصات المالية المرصودة للتعليم الجامعي من الموازنة العامة للدولة.

لذا حظي التعليم الجامعي باهتمام متزايد في معظم المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء باعتباره الرصيد الاستراتيجي الذي يغذي المجتمع بكل احتياجاته من الكوادر البشرية المطلوبة؛ للنهوض بأعباء التنمية في مجالات الحياة المختلفة، كما أنه يوفر الرؤية العلمية والفنية المتخصصة حول مختلف القضايا المتعلقة بكافة مجالات العمل الوطني، لذلك كان استثمار التعليم هو أفضل أنواع الاستثمار إذا ما توافرت له الأموال الكافية لتحقيق الأهداف المرجوة منه، والتي تساير المستجدات العالمية.

ويعد التمويل أحد المداخل الهامة في عمليات تطوير التعليم الجامعي؛ لأنه يمدده بالقوة الاقتصادية التي تمكن التعليم الجامعي من الحصول على احتياجاته من الموارد البشرية والفيزيائية وبدونه يقف التعليم الجامعي عاجزاً عن أداء مهامه الأساسية، أما إذا توافرت له الموارد المالية المطلوبة، أصبحت مشكلاته أيسر للحل وقدرته على التطوير أكبر<sup>١</sup>.

كما يعتبر التعليم الجامعي ضرورياً لاقتصاد الدول من خلال تطوير الإنتاج، لزيادة العدالة الاجتماعية ولتدعيم الديمقراطية وقيم المواطنة، والرفاه الاجتماعي للأمة، وتزويد الأفراد بالقدرة على أن يصبحوا ذوي حراك وظيفي، ودخل أعلى<sup>٢</sup>. فالتفوق الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والثقافي مرهون بمدى التقدم في النظام التعليمي بشكل عام والتعليم الجامعي بشكل خاص. مع الأخذ بعين الاعتبار أن دور التعليم الجامعي لا يقتصر على الإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية فقط، وإنما أيضا يمتد إلى قوة الدولة السياسية والعسكرية، فالدول المتقدمة هي التي أولت مجال التعليم الجامعي والبحث العلمي أهمية بالغة<sup>٣</sup>.

إن تمويل التعليم الجامعي يشكل تحدياً كبيراً للمهتمين به على المستوى الاقتصادي والتعليمي والسياسي؛ نظراً لأنه أحد الروافد الرئيسة لدعم الاقتصاد الوطني سواء من خلال الكوادر البشرية أو من خلال الأبحاث والابتكارات والمعرفة التي تنتجها مؤسساته<sup>٤</sup>. وقد حظي التعليم في المملكة العربية السعودية بدعم حكومي مستمر يسهل تقديره من خلال ما يخصص للتنمية الموارد البشرية في خطط التنمية أو ما تستأثر به قطاعات التعليم من الميزانيات العامة للدولة، حيث دعمت الحكومة في المملكة العربية السعودية بكل سخاء قطاع التعليم بجميع مراحل وأنواعه، وتضع الدولة "التعليم" على رأس أولوياتها من حيث مخصصات القطاعات في الميزانية<sup>٥</sup>.

لذلك فإن المملكة العربية السعودية تبذل جهوداً عديدة لتطوير التعليم الجامعي ويتضح ذلك من رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠<sup>٦</sup>، حيث تضمنت العديد من المضامين والمؤشرات لتطوير التعليم حيث تم تخصيص (٦٦) مليار ريال لتطوير المنظومة التعليمية بصفة عامة، بالإضافة إلى ميزانية التعليم لعام ٢٠١٨ والتي بلغت (١٩٢,٣٦١) مليون ريال، وهذا بلا شك يؤكد اهتمام الدولة بتطوير العملية التعليمية، إلا أننا نجد أن عدد طلاب الجامعات السعودية لعام ٢٠١٧ بلغ (٧٩٤١٧٢) طالب، و (٨٤٤٤٥٢) طالبة، كما بلغ أعداد طلاب الجامعة الإسلامية (١٥٩٩٥) طالباً لعام ٢٠١٧<sup>٧</sup>، وهو ما يزيد من الطلب الاجتماعي على التعليم العالي ويفرض البحث عن بدائل لتمويل الجامعات لتمكين من استيعاب الأعداد المتزايدة.

يلاحظ مما سبق تضاعف الميزانية الموجهة للتعليم العالي، وهذا يؤدي إلى تحمل الدولة مسؤولية وعبئاً أكبر، وعلى الرغم من الدعم العالي الذي تحظى به مؤسسات التعليم الجامعي في السعودية إلا أن مخصصاتها تتأثر بالظروف والتقلبات التي يمر بها الاقتصاد الوطني والعالمي، وهو ما يحتم عليها العمل الجاد نحو تنمية مواردها المالية الذاتية؛ لكي تتمكن من تحقيق موارد إضافية غير تقليدية.

كما يواجه التعليم الجامعي في جميع بلدان العالم تحديات وصعوبات كبيرة تتعلق بتمويله، حيث تمثل ضالة التمويل أحد القيود الرئيسية التي تعترض عملية التغيير والتنمية، كما أنها سبب الأزمة الراهنة التي يشهدها التعليم الجامعي نظراً لانخفاض الأداء الاقتصادي العالمي، ومن ثم انخفاض النمو الاقتصادي وما نتج عنه من أزمات اقتصادية أثرت بشكل قوي على الجامعات، ويتضح ذلك من مؤشرات الأداء التي أخذت في الانخفاض<sup>٨</sup>.

وعلى الرغم من الاعتراف الواسع بأهمية التعليم الجامعي وإعطاء المملكة العربية السعودية أهمية خاصة لهذا النوع من التعليم، إلا أن قضية "التمويل" تظل إحدى القضايا الحاكمة التي تحد كثيراً من تحقيق الأهداف التنموية له، وأيضاً بسبب التغيرات في الاقتصاد العالمي والمحلي، هذا فضلاً عن ارتفاع تكلفة الطالب في المرحلة الجامعية مقارنة بتكلفة أي مرحلة أخرى، وارتفاع تكلفة نظام التعليم الجامعي، مما يؤثر في نسبة المخصصات المالية له من الموازنة العامة للدولة.

وهذا يستدعي البحث عن وسائل جديدة لتمويل التعليم الجامعي في المملكة بالإضافة لما يتوافر من الموارد الحكومية من تمويل التزمت به وفقاً لما نصت عليه وثيقة سياسة التعليم من "أن التعليم مجاني في كافة أنواعه ومراحله فلا تفرض الدولة رسوماً دراسية على الدارسين مقابل تعليمهم"<sup>٩</sup>.

يتضح من ذلك أن التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية يمر بفترة تحول مهمة فرضتها الأزمة المالية الراهنة التي تمر بها معظم دول العالم، بجانب التقدم الهائل في الثورة المعرفية وثورة الاتصالات، وتتفاوت هذه الأزمة في درجة حدتها وتنوع مظاهرها، ومن ثم كان على الجامعة الإسلامية اليوم أن تسعى للموائمة بين مواجهة الظروف المختلفة المحيطة بها والضغوط الخارجية والداخلية عليها، وبين القيام بالأعباء والمهام الملقاة على عاتقها، وكيف تواكب المتغيرات الاقتصادية التي يمر بها التعليم الجامعي بصفة عامة والجامعة الإسلامية بصفة خاصة وهو ما يسعى إليه البحث الحالي.

### مشكلة البحث:

يعد تنوع مصادر تمويل الجامعات من الاتجاهات العالمية المعاصرة في معظم دول العالم، فتقوم الجامعات بعمل أبحاث علمية بالتعاون مع الشركات والمصانع كمصدر من مصادر تمويل الجامعة ذاتياً، كما تقوم الشركات والهيئات والمحليات بالمساهمة في تمويل العديد من جامعات الولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى الموارد المالية التي تخصصها الحكومة الفيدرالية للجامعات<sup>(١٠)</sup>، ويضاف إلى ما سبق أن الجامعات الإسلامية يمكن أن توظف طلابها وأعضاء هيئة التدريس بها في الإرشاد والإعلام الديني، وأن تستثمر مكانها ومكانتها وخاصة إذا كانت بمكة المكرمة، أو المدينة المنورة، وعلى الرغم من أهمية ما سبق إلا أن دراسة علمية لم تتناول بدائل تمويل إحدى الجامعات الإسلامية، ومن ثم كانت هذه الدراسة.

## أسئلة البحث:

يحاول البحث الإجابة عن الأسئلة التالية:

- ١- ما أهم التغيرات الاقتصادية المعاصرة المؤثرة على تمويل الجامعات؟
- ٢- ما بدائل تمويل الجامعات في ضوء التغيرات الاقتصادية المعاصرة؟
- ٣- ما بدائل تمويل الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة في ضوء التغيرات الاقتصادية المعاصرة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بها؟
- ٤- هل تختلف بدائل تمويل الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة في ضوء التغيرات الاقتصادية المعاصرة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بها باختلاف متغيرات: الدرجة العلمية (أستاذ مساعد- استاذ مشارك- أستاذ)، التخصص (نظري، عملي) الجنسية (سعودي- غير سعودي)؟
- ٥- ما التوصيات التي تفعل بدائل تمويل الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة في ضوء نتائج الدراسة الميدانية؟

## أهداف البحث:

يحاول البحث تحقيق الأهداف التالية:

- ١- التعرف على أهم التغيرات الاقتصادية المعاصرة المؤثرة على تمويل الجامعات.
- ٢- التعرف على بدائل تمويل الجامعات في ضوء التغيرات الاقتصادية المعاصرة.
- ٣- الوقوف على بدائل تمويل الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة في ضوء التغيرات الاقتصادية المعاصرة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بها.
- ٤- الكشف عن مدى اختلاف بدائل تمويل الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة في ضوء التغيرات الاقتصادية المعاصرة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بها باختلاف متغيرات: الدرجة العلمية (أستاذ مساعد- استاذ مشارك- أستاذ)، التخصص (نظري، عملي) الجنسية (سعودي- غير سعودي).
- ٥- اقتراح مجموعة من التوصيات التي تفعل بدائل تمويل الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة في ضوء نتائج الدراسة.

## أهمية البحث:

تتضح أهمية الدراسة الحالية مما يلي:

- إن المتغيرات الاقتصادية العالمية دفعت العديد من الدول المتقدمة إلى تطوير تمويل تعليمها الجامعي، وتمويل الجامعة الإسلامية بحاجة إلى مثل هذا التطوير.
- يمكن أن تسهم هذه الدراسة في تقديم بدائل لتمويل التعليم الجامعي ومواجهة مشكلاته بأساليب غير تقليدية على ضوء خبرات بعض الدول، وبما يتلاءم مع ظروف المجتمع السعودي.
- إن انخفاض نسبة الإنفاق على التعليم من الإنفاق العام للدولة، وارتفاع تكاليف مبانيه ومنشآته وإدارته، يجعل هناك حاجة لمثل هذه الدراسة التي تقدم بدائل لتمويل التعليم الجامعي، بهدف دعمه مالياً وبالتالي تطويره.
- التطور الهائل والمتسارع للتعليم العالي، وحاجة الجامعات السعودية لمواكبة هذا التطور، وتحقيق التنافسية مع الجامعات العالمية.
- لقاء الضوء على أهمية التمويل غير الحكومي وأنه لا يمكن الاستغناء عنه لدعم المشاريع المختلفة للجامعة، والسعي لتعظيم هذه الموارد.

- يستفيد من الدراسة الحالية: صانعي السياسة التربوية ومتخذي القرار بالتعليم الجامعي السعودي، وأعضاء هيئة التدريس، والطلاب، وجميع منسوبي الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ومنشأتها وإداراتها.

#### مبررات البحث:

تم اختيار موضوع البحث للمبررات التالية:

- إن المتغيرات الاقتصادية العالمية دفعت العديد من الدول المتقدمة إلى تطوير تمويل تعليمها الجامعي، وتمويل الجامعة الإسلامية بحاجة إلى مثل هذا التطوير.
- تأكيد رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ على أهمية الاستثمار في التعليم لتحقيق الازدهار الاقتصادي وتنويع الاقتصاد.
- يمكن أن تسهم هذه الدراسة في تقديم بدائل لتمويل التعليم الجامعي ومواجهة مشكلاته بأساليب غير تقليدية على ضوء خبرات بعض الدول، وبما يتلاءم مع ظروف المجتمع السعودي.
- إن انخفاض نسبة الإنفاق على التعليم من الإنفاق العام للدولة، وارتفاع تكاليف مبانيه ومنشأته وإدارته، يجعل هناك حاجة لمثل هذه الدراسة التي تقدم بدائل لتمويل التعليم الجامعي، بهدف دعمه مالياً وبالتالي تطويره.
- التطور الهائل والمتسارع للتعليم العالي، وحاجة الجامعات السعودية لمواكبة هذا التطور، وتحقيق التنافسية مع الجامعات العالمية.
- القاء الضوء على أهمية التمويل غير الحكومي وأنه لا يمكن الاستغناء عنه لدعم المشاريع المختلفة للجامعة، والسعي لتعظيم هذه الموارد.

#### منهج البحث:

استخدم البحث المنهج الوصفي، لأنه يتناسب مع أهدافه، حيث يهدف إلى التعرف على بدائل تمويل الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة في ضوء التغيرات الاقتصادية المعاصرة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بها، واستقصاء دلالة الفروق الإحصائية بين متوسطات إجابات أفراد العينة التي تعزى لمتغيرات الدرجة العلمية، والتخصص، والجنسية، الأمر الذي يتطلب استطلاع آراء أفراد العينة، ثم جمع البيانات وتحليلها بهدف الوصول إلى النتائج والتعميمات.

#### حدود البحث:

تتمثل الحدود البشرية منها في أعضاء هيئة التدريس بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، كما تجرى الحدود الزمانية للبحث في العام الجامعي ١٤٣٩-١٤٤٠هـ.

#### مصطلحات البحث:

التمويل الجامعي: يقصد بتمويل التعليم الجامعي: مجموع الموارد المالية المخصصة للتعليم الجامعي من الموازنة العامة للدولة، وبعض المصادر الأخرى مثل الهبات أو التبرعات أو الرسوم الطلابية أو المعونات المحلية والخارجية وإدارتها بفعالية بهدف تحقيق أهداف التعليم الجامعي خلال فترة زمنية محددة. (١١)

## الدراسات السابقة:

يعرض البحث للدراسات السابقة في المجال، ويتم العرض للدراسات العربية، يليها الدراسات الأجنبية، مراعيًا الترتيب الزمني لكل منهما:

## أولاً: الدراسات العربية

دراسة (البحيري، ٢٠٠٤)<sup>(١٢)</sup> التي هدفت إلى التعرف على بعض المتغيرات العالمية والمحلية المؤثرة في تمويل التعليم الجامعي في مصر، والتعرف على واقع تمويل التعليم الجامعي في مصر، والتعرف على آراء أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية في البدائل المقترحة لتمويل التعليم الجامعي في مصر، والتعرف على أهم الاتجاهات العالمية المعاصرة في تمويل التعليم الجامعي، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، من خلال استبانة طبقت على عينة قسدية قوامها (٥٣٤) من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية الحكومية.

وتوصلت الدراسة في نتائجها إلى ثلاثة بدائل لتمويل الجامعات المصرية: وهي التمويل الذاتي، المشاركة الشعبية في التمويل، التوسع في التعليم الجامعي الخاص، كما اقترحت الدراسة بعض السيناريوهات لتمويل التعليم الجامعي في مصر، كالسيناريو الامتدادي، والسيناريو الإصلاحي، والسيناريو الابتكاري، والسيناريو الكمي.

هدفت دراسة (العليمات، ٢٠١٠)<sup>(١٣)</sup> إلى التعرف على واقع التمويل الجامعي في الأردن وبيان مصادره (حكومي وخاص)، وإبراز مشكلات التمويل الجامعي والأسباب التي أدت لذلك (حكومي وخاص)، ووضع عدداً من الاقتراحات والحلول التي من شأنها حل المشكلة، وتقديم مقترحات مستقبلية تساعد على تحقيق أهداف الدراسة، تقديم المساعدة لمتخذي القرار للوقوف على مشكلات التمويل والمقترحات التي من شأنها حل المشكلة.

وتوصلت الدراسة في نتائجها إلى: أن الوفرة المتحقق في موازنات الجامعات الحكومية ناتج عن الدعم الحكومي والقروض وليس نتيجة إيرادات ذاتية، وتزايد نسبة الإيرادات الذاتية للجامعات الحكومية بشكل متوالي وذلك بعد اعتمادها على زيادتها من خلال الرسوم الجامعية، وأن الدعم الحكومي يعتبر ثاني أهم بند في بنود إيرادات الجامعات الحكومية، وأن عجز الجامعات الحكومية عن تسديد التزاماتها المدورة لضعف الإيرادات، وعدم وجود خطوط استثمارية واضحة ومدروسة حيث شكلت نسبة التمويل المتأنية من النشاطات الاستثمارية المتنوعة للجامعات الحكومية في أفضل حالاتها ٩% فقط بينما وصلت في بعض الجامعات الخاصة إلى ٧٥%، ويوجد خلل واضح في الرسوم الجامعية للجامعات الحكومية حيث أن هذه الرسوم متدنية ولا تغطي تكلفة الطالب أما في حالة الزرقاء الأهلية فيعزي سبب تحملها تكاليف مرتفعة للطالب إلى قلة عدد الطلبة علماً بأن الجامعة غطت هذا العجز من خلال النشاطات الاستثمارية المتنوعة. وفي ضوء نتائج الدراسة اقترحت وضع استراتيجية تمويلية للجامعات الحكومية.

وهدفت دراسة (الخطيب، ٢٠١٠)<sup>(١٤)</sup> إلى الكشف عن مشكلات التمويل لدى الجامعات الحكومية، وتتبع مشكلة الدراسة من مشكلة العجز الحاصل في موازنات التعليم الجامعي الحكومي الناتج عن الإقبال المتزايد على الالتحاق بهذا التعليم وارتفاع كلفته. وتكون مجتمع الدراسة من الجامعات الحكومية والخاصة في الأردن وقد مثلت عينة الدراسة بـ(جامعة اليرموك وجامعة مؤتة وجامعة عمان الأهلية وجامعة الزرقاء الأهلية). ولقد تم تحليل ميزانيات الجامعة الحكومية والخاصة ضمن العينة من خلال الفترة ٢٠٠٥ و لغاية ٢٠٠٩ وتوصلت الدراسة في نتائجها إلى: ضرورة قيام الحكومة بإعادة النظر في أسلوب دعمها للجامعات وربطه بمؤشرات ضعف عليها مع تقليص هذا الدعم سنوياً وصولاً إلى اعتماد الجامعات الحكومية على إيراداتها الذاتية وعوائد صناديق



الاستثمار. كما توصلت إلى ضعف كفاءة إدارة التمويل في الجامعات الحكومية الأمر الذي أدى إلى عشوائية الافتراض لتغطية العجز. وعدم وجود خطة استراتيجية في الجامعات الحكومية يتم على ضوئها رسم السياسات وتوجيه الإنفاق. وبناء على النتائج أوصت الدراسة بضرورة ربط الدعم الحكومي للجامعات بالإنجازات التي تحققها مع الحفاظ على المستوى التعليمي. وجعل الجامعات الحكومية مراكز إنتاج وذلك من خلال تطبيق مفهوم الجامعة المنتجة. والعمل على زيادة كفاءة الإنفاق من خلال الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والتكنولوجية.

وهدفت دراسة (حسين، ٢٠١١)<sup>(١٥)</sup> إلى تحديد متطلبات وآليات التمويل الذاتي للتعليم الجامعي الحكومي في مصر، واستخدمت المنهج الوصفي، وتناولت أبرز المتغيرات العالمية والمحلية وتأثيرها على تمويل التعليم الجامعي الحكومي بمصر، كما تناولت أسباب ضعف كفاية تمويله حالياً، وقد أوضحت الدراسة مفهوم التمويل الذاتي ونشأته، وأسفرت عن عدة نتائج من أهمها: أن التعليم الجامعي الحكومي في مصر يواجه عدداً من التحديات وفي الوقت نفسه الأموال التي تنفق عليه غير كافية؛ مما نتج عنه العديد من المشكلات التي تستلزم إيجاد مصادر تمويل جديدة. ويعد التمويل الذاتي من أفضل المصادر لدعم تمويل التعليم الجامعي الحكومي في الوقت الحالي، حيث يُمكن الجامعات من الحصول على موارد إضافية لها من خلال استثمار وتوظيف مواردها الذاتية أفضل استثمار ممكن، مما يسهم بدوره في تطوير وتحسين وضعها الحالي. ومن هنا جاءت الدراسة لتحديد متطلبات البحث عن مصادر جديدة لتمويل التعليم الجامعي الحكومي بمصر، وآليات استثمار وتوظيف كافة موارد هذه الجامعات للحصول على التمويل الذاتي.

وهدفت دراسة (عوض الله، ٢٠١٠)<sup>(١٦)</sup> إلى تعرف واقع التعليم الجامعي واقتصادياته في السودان في ضوء الأزمة المالية العالمية وتداعياتها المحتملة على اقتصاديات التعليم الجامعي بالسودان، فباستعراض أوضاع تمويل التعليم الجامعي بالسودان وتراجع هذا التمويل في السنوات الأخيرة وتأثره بالأزمة المالية العالمية وتأثيره في التعليم الجامعي. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي من خلال استبانة طبقت على عينة قصدية قوامها (٣٢) خبيراً من خبراء التربية والاقتصاد بالسودان. وتوصلت الدراسة في نتائجها إلى: أن هناك دواعي ومبررات لتزايد نفقات التعليم الجامعي في السودان تتمثل في تزايد أعداد الطلبة المقبولين سنوياً والضغط السياسية على الحكومة المركزية واتفاقيات السلام التي أبرمت مع الحركات المسلحة بدارفور التي كان ثمنها قبول عدد كبير من أبناء دارفور مجاناً، كما أن التوسع الكمي لمؤسسات التعليم الجامعي أثر في اقتصاديات هذا التعليم، وهناك عوائق تقلل وتحد من قيمة العائد الاقتصادي من التعليم الجامعي في ضوء الواقع الحالي، وهناك آثار سلبية في اقتصاديات التعليم الجامعي نتيجة الأزمة المالية العالمية، وهناك جملة من التدابير يمكن عملها لمواجهة الأزمة المالية العالمية وزيادة كفاءة التعليم الجامعي بالسودان وإنتاجيته. وفي ضوء النتائج تقترح الدراسة عمل بدائل لتحسين كفاية الإنفاق التعليمي، كتنويع مصادر التمويل، والاتجاه نحو نظم التعليم المفتوح، وغيرها.

كما هدفت دراسة (السبيعي، ٢٠١٢)<sup>(١٧)</sup> إلى التعرف على مؤشرات ضعف كفاية تمويل التعليم الجامعي وأسبابها. وأهم المؤشرات الدالة على ضعف كفاءة استخدام التمويل في الجامعات وصولاً إلى تحديد أهم الطرق التي يمكن للجامعات أن تعمل من خلالها على رفع الكفاءة النوعية لاستخدام مواردها المتاحة، لتحقيق نوع من التوازن بين الكفاية الكمية للتمويل والكفاءة النوعية في استخدام الموارد المتاحة. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن هناك دلالات ومؤشرات على عدم كفاية تمويل الجامعات في الوطن العربي، مما أدى إلى ضعف كفاءة هذه الجامعات بنوعها الداخلية والخارجية وعجزها عن القيام بأدوارها في تحقيق التنمية وتقديم المجتمع. وخلصت الدراسة إلى التأكيد على ضرورة رفع كفاءة استخدام التمويل، لأنه البديل الذي يمكن أن تستعين به الجامعات لمواجهة عجز

ميزانيتها عن الوفاء بمتطلباتها، وذلك بإتباع مجموعة من الأساليب العلمية من أهمها: الربط بين النفقة وأغراضها، وأسلوب تكاليف الأنشطة، التخطيط الكفاء للموارد البشرية. إضافة إلى التأكيد على أهمية العمل بمبدأ المحاسبة والمساءلة في متابعة عمليات استخدام التمويل.

وهدفت دراسة (عبد الجليل، عيسى، ٢٠١٣) <sup>(١٨)</sup> إلى التعرف على واقع التمويل الحكومي المقدم إلى الجامعات الحكومية السودانية والآثار المتوقعة من اعتماد الجامعات الحكومية على ذاتها لسد الفجوة المالية في ظل شح التمويل المقدم لها، ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام المنهج الاستنباطي والتاريخي والاستقرائي والوصفي التحليلي وذلك من خلال استطلاع رأي أفراد عينة البحث البالغ عددها (١٢٠) من مدرء الجامعات وأعضاء هيئة التدريس والمدراء الماليين بالجامعات الحكومية السودانية بالإضافة إلى موظفي الإدارة العامة للتمويل بوزارة التعليم الجامعي والبحث العلمي، وتوصلت الدراسة في نتائجها إلى تدني نسبة التمويل الحكومي المقدم إلى الجامعات الحكومية السودانية مقارنة بالنسب العالمية، وأوصت الدراسة أن تتبع الجامعات الحكومية بعض الطرق لتمويل ذاتها، مع الحذر من الآثار السالبة التي قد تترتب على ذلك، ولتلافي تلك الآثار خلصت الدراسة لعدد من التوصيات، بالإضافة إلى إجراء دراسة متعمقة في هذا المجال.

وهدف دراسة (القحطاني، ٢٠١٣) <sup>(١٩)</sup> إلى التعرف على التحديات التي تواجه الجامعات السعودية في ظل الظروف الحالية والمتوقعة، والبدائل للموارد غير الحكومية لتمويل الجامعات في بعض دول العالم المعاصر، والموارد الإضافية للجامعات التي يمكن تطبيقها في المملكة العربية السعودية، في ظل تزايد الطلب عليها وقلة الموارد المالية، وفي ضوء التغيرات المحلية والعالمية المتسارعة، والخطوات التخطيطية العملية التي ينبغي على الجامعات السعودية إتباعها لتعبئة موارد إضافية مستقبلية تتناسب مع الظروف المتوقعة وآليات تنفيذها وقد استخدم الباحث منهج تحليل المحتوى للدراسات والأبحاث التي تناولت المصادر التمويلية للجامعات خلال الفترة من ١٤١٤ هـ حتى إعداد البحث وقد أسفر البحث عن نتائج أهمها: وجود عددا من التحديات (الداخلية والخارجية) التي تواجه الجامعات السعودية حيث تتمركز في أزمة التمويل المادي والمالي ولمعرفة البدائل للموارد غير الحكومية من خلال تجارب دول العالم المعاصر وجد الباحث أنها عديدة منها: مساهمة القطاع الخاص، والرسوم الطلابية، والهيئات والتبرعات، والاستثمار في مجالات متعددة، وتوصلت الدراسة إلى عدد من الموارد الإضافية للجامعات السعودية يمكن تطبيقها، كما توصلت إلى خطوات وآليات عمل تخطيطية وفق نموذج مقترح للدراسة.

وهدفت دراسة (أحمد، ٢٠١٥) <sup>(٢٠)</sup> إلى معرفة واقع تمويل وزارة التعليم الجامعي للجامعات السودانية، معرفة مدى توفر الدعم الحكومي المالي اللازم للجامعات وأثرها على استقرار الحياة الجامعية، والتعرف على صيغ التمويل الجامعي من الفكر الإسلامي، واقتراح السياسات، والمعالجات لمشكلة تمويل الحكومي للتعليم العالي وإيجاد صيغ تمويلية أخرى، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي و التاريخي في تحديد مشكلتها التي تمثلت في إبراز دور الفكر التربوي الإسلامي في إيجاد مصادر أخرى لتمويل التعليم الجامعي، وقد تم استخدام أسلوب المقابلة والاسئلة المفتوحة لثلاث عينات هي: أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الحكومية في ولاية الخرطوم وعينتها (١٠٠) فرداً، ب، مديري الجامعات و عمداء الكليات وعينتها (٦٠) فرداً، أعضاء من المجلس القومي للتعليم العالي والخبراء و الباحثين وعينتها (٣٤) فرداً.

وتوصلت الدراسة في نتائجها إلى عدم كفاية تمويل التعليم الجامعي الحكومي لأداء الجامعات لوظائفها، خاصة في ظل الازمة الاقتصادية الراهنة، وأن مركزية التمويل عن طريق الإدارة العامة للتمويل بوزارة التعليم الجامعي أضعف الناحية الاستقلالية للجامعات وقدرتها على توظيف الموارد المحدودة أصلاً كما ينبغي، وأن الدعم الحكومي لا يفي باحتياجات التعليم الجامعي

الحكومي، وأن تراجع الدعم الحكومي أدى إلى ضعف في البنيات التحتية فأثر ذلك على الكتب، و الدوريات في المكتبات، و الأجهزة، و المعدات بالمعامل و البيئة الجامعية بشكل عام. وأوصت الدراسة بتبني فكرة الجامعة الاستثمارية المنتجة، واستحداث أنشطة تربوية وإبداعية لتخدم المجتمع السوداني، وتعود بالنفع المالي على المؤسسة الجامعية، وهذا يتطلب تقسيم نشاط الجامعة إلى محورين أساسيين وهما: العملية الأكاديمية، والنشاط الجامعي الإنتاجي، وتفعيل الاستثمار وتمويل نشاط الجامعة المنتجة، وتفعيل دور الأوقاف والاستثمار فيها، من خلال تبني نشر ثقافة الوقف بين فئات المجتمع وكذلك داخل أروقة الجامعة، وإنشاء إدارات متخصصة للأوقاف و الاستثمار بإدارات الجامعات.

### ثانياً: الدراسات الأجنبية:

هدفت دراسة (Jongbloel, 2010)<sup>٢١</sup> إلى الوقوف على آليات تمويل التعليم الجامعي في دول الاتحاد الأوروبي، وحجم الأموال التي تخصصها حكومات تلك الدول لمؤسساته المختلفة. كما هدفت الدراسة إلى الوقوف على أهم موارد الجامعات الأوروبية سواء كانت موارد عامة أم خاصة. واستعانت الدراسة بالمنهج الوصفي التحليلي في عرضها لآليات التمويل في العديد من دول الاتحاد الأوروبي. وخلصت الدراسة إلى ضرورة أن تقوم الحكومات الأوروبية بتقديم الدعم المؤسسات التعليمية الجامعي، وتشجيع الالتحاق به، وتنظيم عملية دعم الطلاب، وضمان جودة العملية التعليمية. وأن تطبيق آليات التمويل القائم على الأداء، وتشجيع المزيد من التنافسية يؤديان إلى أن تقوم الحكومات بوضع العديد من الحوافز التي تسهم في تحقيق مزيد من التنوع والتميز في جودة، وتمويل، وتسعير، التعليم الجامعي، وأن نظام التعليم الجامعي الشامل يتطلب زيادة الاعتماد على آليات السوق، والقرارات اللامركزية التي تتخذ سواء على المستوى الفردي أم المؤسسي.

كما هدفت دراسة (Douglass, 2010)<sup>22</sup> إلى التعرف على الدور الذي يمكن أن يلعبه التعليم الجامعي في تطوير استراتيجيات من شأنها تحقيق الانتعاش الاقتصادي، والتعرف على الجهود التي تبذلها الدول المختلفة لحماية الدعم المقدم للكليات والجامعات من أجل زيادة قدرتها على مواجهة الطلب المتزايد للالتحاق بتلك المؤسسات، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في تناولها لخبرات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مجال تمويل التعليم الجامعي، وقد أظهرت المؤشرات الأولية للدراسة أن معظم تلك الدول لم تلجأ حتى الآن إلى الاقتطاع من ميزانيات التعليم الجامعي؛ حيث يرى قادة وزعماء تلك الدول أن التعليم الجامعي على المدى القصير هو المفتاح الرئيس للانتعاش الاقتصادي، وهو أيضاً على المدى البعيد -دليل على القدرة التنافسية للدولة، كما أظهرت الدراسة استخدام تلك الدول للانكماش الاقتصادي كورقة لتسريع سياسات اقتصادية معينة.

كما حاولت دراسة (Pranevitič & Pūraitė, 2010)<sup>٢٣</sup> هدفت إلى تحليل نماذج وأساليب التمويل الحكومي لنظام التعليم الجامعي ومعرفة مزايا وعيوب كل تصور، كذلك الآليات التي تستخدمها الحكومة من أجل تخصيص الموارد لتمويل التعليم الجامعي استخدمت الدراسة المنهج الوصفي ومنهج دراسة الحالة لجمع بيانات الدراسة، وكان من أهم النتائج أن هناك طرق مختلفة يمكن أن تتبعها الدولة من أجل تمويل التعليم الجامعي والتي يعتمد تطبيقها على أهداف الدولة، فيما يتعلق بالتعليم الجامعي وأولويات نظام التعليم الجامعي في نطاق إدارة الدولة، والجوانب الأخرى كما ينبغي على الدول ألا توتر العلاقة بين طريقة التمويل المختارة وآليات مراقبة جودة الدراسات، وعدم استخدام تخصيص التمويل لمحاولة الحد من الاستقلالية المؤسسية للتعليم وزيادة تنظيم الدولة والسيطرة عليها.

واستهدفت دراسة (Touthkoushian & Shafiq, 2010)<sup>٢٤</sup> المقارنة بين صيغ تمويل التعليم الجامعي في الولايات المتحدة الأمريكية، أشار المؤلفان إلى أن التمويل المباشر من قبل حكومات الولايات الكليات والجامعات الحكومية هو الأكثر تداولاً لدى مؤسسات التعليم الجامعي، حيث يهدف صانعو السياسات من خلاله إلى أن تقوم هذه الكليات والجامعات بتخفيض رسومها مقابل هذا الدعم، ما ييسر فرص القبول والاستيعاب بها للفئات الأقل استفادة من فرص التعليم الجامعي بسبب خلفيتها الاقتصادية والاجتماعية. في حين تطبق بعض الولايات صيغة الدعم المبني على الطلب من خلال زيادة برامج المنح الدراسية للطلبة المحتاجين اقتصادياً، لزيادة فرص التحاقهم بمؤسسات التعليم الجامعي، حيث يقومون بسداد رسوم دراستهم (كليا أو جزئية) من خلال هذه المنح، في حين يقوم باقي الطلبة غير المحتاجين بدفع الرسوم كاملة.

كما استهدفت دراسة (Beath, et al, 2012)<sup>٢٥</sup> التعرف على نظم التمويل الجامعي وتأثيرها على البحوث والتدريس، محاولة إجابة السؤال الآتي: كيف يمكن لنظام تمويل التعليم الجامعي التأثير في المفاضلة بين البحوث من جهة وبين عملية التدريس التي تتم داخل الجامعات من جهة أخرى؟ وقد تبنت الدراسة نمودجا يسمح للجامعات بشكل نشط- باختيار جودة ونوعية بحوثها وعمليات التدريس التي تتم داخلها، وذلك عند مواجهتها لنظم متنوعة من التمويل يمكن أن تؤثر في ميزانياتها، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، بالإضافة إلى استخدام بعض الأساليب الإحصائية في معالجة البيانات المتوفرة. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك مؤشرات لجودة البحوث والتدريس يجب اتخاذها كمعيار لتمويل مؤسسات التعليم الجامعي.

كما هدفت دراسة (Mewett & Nyland, 2013)<sup>٢٦</sup> إلى محاولة فهم الأسباب التي تجعل الجامعات البحثية التي تضم الآلاف من الطلاب الدوليين الذين يتحملون كامل المصروفات الدراسية الخاصة بهم لا تقدم التمويل الكافي لخدمات دعم الطلاب الدوليين. وقد استخدمت الدراسة منهج دراسة الحالة، من خلال دراسة الأساليب التي تستخدمها الجامعات الأسترالية في تمويل خدمات دعم الطلاب الدوليين المقيدين بهما. وتوصلت الدراسة إلى ضرورة أن تقوم تلك الجامعات بتقسيم الموارد ما بين الراغبين في الحصول على الدعم بصورة تنافسية، كما توصلت إلى أن الحاجة إلى بناء وتعزيز سمعة البحوث في تلك الجامعات أدى إلى عدم كفاية التمويل المقدم إلى خدمات الدعم فيها، والتي تعتمد بشكل كبير على ما يدفعه الطلاب الدوليون من مصروفات ورسوم.

وهدف دراسة (Rozmus, 2013)<sup>٢٧</sup> إلى بحث تنوع مصادر دخل التعليم الجامعي "الممارسة البولندية والحلول الدولية"، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، ومنهج دراسة الحالة لجمع بيانات الدراسة، وكان من أهم النتائج ضرورة إعادة التفكير في مخطط تمويل التعليم الجامعي في بولندا، حيث يمكن تنفيذ بعض الحلول المطلقة في الجامعات الأجنبية الرائدة في بولندا، مثل: تشجيع الجامعات على استثمار أموالهم، وتوظيف مديرين من ذوي الخبرة في المناصب الإدارية بالجامعة، وجعل التقييم المؤسسي للجامعة يعتمد على فعاليتها في الحصول على الأموال الخارجية، ويمكن أن يؤدي اتباع هذه التوصيات إلى انطلاق البحث وإمكانات التنمية في العديد من الجامعات .

كما هدفت دراسة (Disraeli, 2013)<sup>٢٨</sup> إلى فحص بعض العوامل الأساسية التي تؤثر على إيرادات جامعة غرب الهند، وجامعة التكنولوجيا جاما، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وكان من أهم النتائج تحقيق جامعة جزر الهند الغربية نجاحا يفوق ما حققته جامعة التكنولوجيا بجاما، فيما يخص البرامج المدرة للدخل. حيث عملت جامعة جزر الهند الغربية على

تقنين أنشطتها الأكاديمية، وغير الأكاديمية من خلال تقليل عدد الموظفين، وإلغاء الدورات، وحتى إلغاء البرامج التي فشلت في تحقيق أهداف الأداء المحددة من قبل المؤسسة.

واستهدفت دراسة (Masai، 2015)<sup>٢٩</sup> إلى دراسة فعالية وجدوى سياسة تنويع مصادر الدخل (الإيرادات) الحالية في جعل الجامعات الحكومية بزامبيا مستدامة تم استخدام الإحصاءات الوصفية وتحليلات العامل الاستكشافي في جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا، على ٢٠٠ طالب من طلاب الجامعات العامة كذلك استخدمت الدراسة الاستفتاء الذاتي لجمع بياناتها، وكانت أهم النتائج أن السياسة الحالية لتنويع الإيرادات كانت أقل فعالية وحيوية في تلك الجامعات التي لا تزال تعاني من عدد كبير من التحديات بسبب عدم وجود أموال كافية. وكان لتنويع مصادر الدخل تأثير محدود، حيث أن نسبة مساهمة ميزانيات الإنفاق المتكررة لا تزال منخفضة.

#### التعليق العام على الدراسات السابقة:

من خلال عرض الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث الحالي يلاحظ ما يلي:

- افادت معظم الدراسات أن تمويل الجامعات الحكومية يمر بأزمة لاعتماده على مصدر واحد وهو التمويل الحكومي.
- حرص الجامعات على البحث عن تنويع مصادر تمويلها لمواجهة المتغيرات الاقتصادية المعاصرة.
- أن معظم الدراسات اتبعت المنهج الوصفي، واستخدمت الاستبانة كأداة للدراسة الميدانية.
- تشابهت الدراسات الأجنبية مع البحث الحالي في الهدف منه، وهو محاولة دراسة تمويل التعليم الجامعي، والعمل على إيجاد حلول لها.
- لا توجد دراسة علمية - في حدود علم الباحث- تناولت تنويع مصادر تمويل الجامعات الإسلامية بصفة عامة، أو بدائل تمويل الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة بصفة خاصة. ومن ثم كانت هذه الدراسة.

الإطار النظري للبحث، ويشمل ثلاثة محاور:  
المحور الأول: تمويل التعليم الجامعي.

أولاً: مفهوم تمويل التعليم الجامعي:

يعرف التمويل بأنه: عملية إعداد وتزويد أو تهيئة المال اللازم لعمل ما حين الحاجة إليه باستخدام الطرق والمصادر المشروعة التي يمكن بواسطتها الحصول على الأموال اللازمة<sup>٣٠</sup>.

كما يعرف التمويل على أنه توفير المبالغ النقدية اللازمة لإنشاء أو تطوير مشروع خاص أو عام والتركيز على تحديد أفضل مصدر للأموال عن طريق المفاضلة بين عدة مصادر متاحة من خلال دراسة التكلفة والعائد<sup>٣١</sup>.

ويعرف التمويل إجرائياً بأنه: عملية توفير الموارد المالية الكافية للإنفاق على مؤسسات التعليم الجامعي أو مجموع الموارد المالية المخصصة للتعليم الجامعي من الموازنة العامة للدولة.

كما يعرف تمويل التعليم الجامعي Higher Education Funding بأنه: مجموع الموارد المالية المخصصة للتعليم الجامعي من الموازنة العامة للدولة، أو بعض المصادر الأخرى، كالهبات والتبرعات، والرسوم الطلابية، والمعونات المحلية والخارجية، وإدارتها بفاعلية بهدف تحقيق أهداف التعليم الجامعي خلال فترة محددة<sup>٣٢</sup>.

ويقصد ببدائل التمويل إجرائياً: طرح أكثر من مصدر واحد لتمويل الجامعة الإسلامية والتي يمكن اختيار من بين هذه البدائل بما يتوافق والظروف الاقتصادية والاجتماعية بما يحقق للجامعة الاكتفاء الذاتي بدلاً من الاعتماد الكلي على المخصصات الحكومية.

ثانياً: أهمية تمويل التعليم الجامعي:

شهد التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية خلال السنوات القليلة الماضية قفزات كبيرة وتطوره شمل جميع جوانب العملية التعليمية، وغطي جميع مناطق المملكة ومعظم محافظات المختلفة، حيث كان عدد الجامعات عام ١٤٢٥ هـ (١٥) جامعة، وأصبح عام ١٤٣٩ هـ (٢٩) جامعة حكومية، وثمانى جامعات أهلية<sup>٣٣</sup>.

وتعد قضية تمويل التعليم الجامعي من أهم القضايا التي شغلت اهتمام التربويين والاقتصاديين والسياسيين في أغلب المجتمعات الحديثة، نظراً للزيادة الكبيرة والمستمرة والطلب الاجتماعي على الالتحاق بمؤسسات التعليم الجامعي، وسعى هذه المؤسسات إلى التطوير والتنوع في استراتيجياتها وخططها وعملياتها ومقرراتها الدراسية وأساليب تقويمها، وكلما كان التمويل كافياً كلما كان حال نظام التعليم الجامعي جيداً؛ وذلك يعني أن حجم التمويل يتناسب طردياً مع مستوى كفاءة نظام التعليم وفعاليته وجودته، ويظهر أثر التمويل واضحاً إذا ما عانت مؤسسات التعليم من نقص فيه، ومن ثم تعجز عن مواجهة ومواكبة التغيرات المحيطة بها، والتي من ضمنها توفير متطلبات التصنيفات العالمية للجامعات<sup>٣٤</sup>.

كما تتمثل أهمية تمويل التعليم الجامعي في قيام هذه المؤسسات الجامعية بمهامها التعليمية والبحثية المنوطة بها، والجامعة الإسلامية لا تخرج عن هذا الإطار، فهي تحتاج إلى تمويل حتى تقوم بمهامها التعليمية والبحثية والاجتماعية، وحتى تستطيع أن تواكب متطلبات التصنيفات العالمية، وترجع أهمية تمويل التعليم الجامعي إلى ما يلي:

- يعد التمويل ضرورة أساسية لا غنى عنها لتطوير البنية التحتية والرقمية للجامعات القائمة، لذلك فإن مجمل ما ينفقه المجتمع على تطوير البنية التحتية والرقمية للجامعات يمثل استثماراً

تؤتي ثماره على المدى المتوسط والطويل. كما يعد التمويل العنصر الأساس والفعال لتطوير الأداء البحثي بالجامعات، مما يحتم ضرورة السعي المستمر لجميع مؤسسات التعليم الجامعي التي تريد دخول المنافسة مع غيرها من المؤسسات في كافة أنحاء العالم، لزيادة وتوزيع الموارد المالية المخصصة لها<sup>٣٥</sup>.

- ما ينفق على التعليم الجامعي له عوائد اجتماعية غير مباشرة تبدو في سلوك الأفراد واتجاهاتهم وأدائهم لأدوارهم مما يكون له أبلغ الأثر في رقي المجتمع وتقدمه، كما يسهم هذا في تنمية المجتمع الديمقراطي ونشر ثقافة الديمقراطية بين الأفراد واحترام الحقوق الإنسانية وجعل الأفراد أقدر على فهم بعضهم البعض<sup>٣٦</sup>.
- يسهم تمويل التعليم الجامعي في تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص أو العدالة الاجتماعية من خلال إعادة إنتاج الفروق بين الشرائح الاجتماعية ومن خلال تقريب فجوة التمييز والتمايز بين الفئات الاجتماعية وتحسين الأحوال الصحية والنهوض بالمرأة ومشاركتها في التنمية الاجتماعية.
- يسهم تمويل التعليم في تحقيق رقي المجتمع وتحقيق التنمية البشرية، ويربط البعض بين التعليم الجامعي ومدى الإنفاق عليه وحضارة المجتمع وتقدمه حيث يسهم هذا النوع من التعليم في إعداد الأفراد لتولي وظائفهم في سوق العمل كما أن مواجهة أزمة التمويل ترفع من مستوى كفاءة التعليم الجامعي وتلبي متطلبات سوق العمل<sup>٣٧</sup>.
- تحسين كفاءة نظام التعليم الجامعي وفعاليتيه، فكلما كان التمويل كافياً، كلما كان حال نظام التعليم جيداً، أو هكذا يجب أن يكون، ويعني أيضاً أن حجم التمويل يتناسب طردياً مع مستوى كفاءة نظام التعليم وفعاليتيه وجودته وحال العدالة التعليمية، ويساهم أيضاً في تحسين أنظمة الرواتب، لكل من أعضاء هيئة التدريس والإدارة الجامعية، كما يساهم في تطوير القدرات التدريسية والبحثية لأعضاء هيئة التدريس<sup>٣٨</sup>.
- يساعد تمويل التعليم الجامعي على إنجاز مشاريع معطلة وأخرى جديدة والتي بها يزيد الدخل الوطني، وتحرير الأموال والموارد المالية المجمدة سواء داخل المؤسسة أم خارجها، ويسهم في تحقيق أهداف المؤسسة من أجل اقتناء واستبدال المعدات، ويعتبر التمويل كوسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة للخروج من حالة العجز المالي، والمحافظة على سيولة المؤسسة وحمايتها من خطر الإفلاس والتصفية، ويعتبر من القرارات الأساسية التي يجب أن تعني بها المؤسسة ذلك أنها المحدد للكفاءة متخذي القرارات المالية، من خلال بحثهم عن مصادر التمويل اللازمة<sup>٣٩</sup>.

يتضح من ذلك أهمية التمويل في تحسين إنتاجية مؤسسات التعليم الجامعي من الناحيتين التعليمية والبحثية، ومن ثم التأثير الذي يتركه في الناتج التعليمي من حيث الكم أو من حيث نوعية النتائج التعليمية، فيؤثر في النفقات التعليمية من حيث تحكمه بحجم الموارد المالية التي يتم توفيرها للتعليم، ويؤثر في المخرجات التعليمية حيث أن عدد المتخرجين ونوعية تعليمهم يعتمدان بدرجة كبيرة على حجم الامكانيات المالية التي يتم توفرها للنظام التعليمي.

كما نستنتج مما سبق أن توفير موارد مالية إضافية لتمويل مؤسسات التعليم الجامعي عامة والجامعة الإسلامية خاصة هو السبيل الأساس لتوفير المتطلبات اللازمة لاحتلالها مراتب متقدمة في التصنيفات العالمية للجامعات، ولا أدل على ذلك من احتلال الجامعات الأمريكية والبريطانية والصينية المراكز الأولى في تصنيفات التعليم الجامعي، حيث ساهم مستوى التمويل المتاح لها في

تحسين كفاءتها وجودتها، وتعزيز قدرتها على استقطاب العلماء، وتحسين أنظمة الرواتب، كما ساعدها في السعي نحو تطوير إمكاناتها البحثية، وأوضاعها التعليمية.

### ثالثاً: فلسفة تمويل التعليم الجامعي:

بالرغم من اختلاف وتعدد مصادر وأنماط تمويل التعليم الجامعي إلا أن هناك أسس عامة يقوم عليها هذا التمويل ومن أهمها:

#### - مجانية التعليم:

تشير المادة (٢٣٣) من وثيقة سياسة التعليم في المملكة إلى أن التعليم مجاني في كافة أنواعه ومراحلها، فلا تفرض الدولة رسوما دراسية على الدارسين مقابل تعليمهم. وتوفر الدولة التعليم الجامعي من خلال الجامعات والكليات في مختلف التخصصات. وهذا يوضح أن التعليم العام والعالي في المملكة هو تعليم مجاني يمنح للجميع دون مقابل، فلا يتعين على الطلاب دفع رسوم دراسية مقابل الخدمة التعليمية التي يتلقونها في مؤسسات التعليم بمختلف أنواعها، وذلك إدراكاً من الدولة بأهمية التعليم للجميع من ناحية، وحث أولياء الأمور على إلحاق أبنائهم في مختلف أنواع التعليم المتاحة من ناحية أخرى، وليس ذلك فحسب بل تمنح الدولة مكافآت مالية الطلاب التعليم الجامعي لتشجيعهم على الالتحاق بالجامعات والمعاهد والكليات المختلفة<sup>٤١</sup>.

#### - تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية:

يقصد بها توفير فرص تعليمية متكافئة لكل فرد بما تسمح به استعداداته وقدراته يصرف النظر عن المستوي الاقتصادي الاجتماعي، بمعنى أن يستطيع كل فرد أن يجد الفرص التعليمية المناسبة لميوله واتجاهاته، وأن يتعلم إلى أقصى حد تؤهله له قدراته واستعداداته بصرف النظر عن وضعه الاقتصادي، أو الاجتماعي، أو الديني، أو كونه ذكر أم أنثى، وهو ما يتطلب تنوعه في مراحل التعليم وشعبه وتخصصاته، مع تحقيق مجانية لهؤلاء الذين تسمح لهم قدراتهم بمواصلة التعليم والاستفادة منه<sup>٤٢</sup>. كما نصت سياسة التعليم في المملكة في مادتها التاسعة عن حق الفتاة في التعليم تقول السياسة التعليمية "تقرير حق الفتاة في التعليم بما يلائم فطرتها، ويعددها لمهنتها في الحياة على أن يتم هذا بحشمة ووقار، وفي ضوء شريعة الإسلام، فإن النساء شقائق الرجال"<sup>٤٣</sup>.

يتضح من ذلك اهتمام المملكة العربية السعودية بتحقيق مبدأ تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية من خلال أتاحة فرصة للتعليم لكل فرد بما يتناسب مع قدراته وإمكاناته ودرجة استعداده إلى أقصى مدة ممكنة؛ انطلاقاً من المبدأ الذي ينادي بحق كل إنسان في التعليم، من خلال التوزيع المناسب أو عدالة توزيع الموازنة العامة للدولة، لذلك فلا بد من إعطاء الأولوية لتمويل التعليم كما يجب أن يتم وفقاً لمخطط شامل للتنمية.

#### - النظرة إلى التعليم على أنه استثمار:

أصبح الإنفاق على التعليم في مختلف مستوياته نوعاً من الاستثمار تظهر آثاره في زيادة مهارات وقدرات أفراد المجتمع، وارتفاع مستوى المعيشة والإنتاج، وزيادة استغلال الموارد الطبيعية، ودفع عملية التنمية الاقتصادية للبلاد، الأمر الذي أدى إلى تغيير نظرة رجال الاقتصاد للتعليم، وأنه أداة تعمل على تنمية الإنسان وتكوين شخصيته وبناء ملكاته الفكرية، وأداة لتحقيق التنمية الشاملة في المجتمع<sup>٤٤</sup>.

ولهذا اهتمت المملكة بالتعليم وضرورة نشره، ورصدت له الموارد المالية لتنفيذ برامجها على مختلف المستويات والمراحل، حيث نصت سياسة التعليم في المملكة في المادتين (٢٢٩) و



(٢٣٠) على أهمية "الاستثمار في التعليم تعبير الدولة أن الطاقة البشرية هي المنطلق في استثمار سائر طاقاتها وأن العناية بهذه الطاقة عن طريق التربية والتعليم والنتقيف هي أساس التنمية"، "تراعي الدولة زيادة نسبة ميزانية التعليم التوجه حاجة البلاد التعليمية المتزايدة وتنمو هذه النسبة مع نمو الميزانية العامة"<sup>٤٤</sup>.

يتضح من ذلك أن الانفاق على التعليم في مختلف مستوياته نوعاً من الاستثمار في زيادة مهارات أفراد المجتمع وقدراتهم وارتفاع مستوى المعيشة، وزيادة استغلال الموارد الطبيعية، وأنه أداة تعمل على تنمية الإنسان وتكوين شخصيته وبناء ملكاته الفكرية، وأداة لتحقيق التنمية الشاملة في المجتمع السعودي.

#### رابعاً: أنواع تمويل التعليم:

تختلف أنماط تمويل التعليم تبعاً لاختلاف النظام الاقتصادي والسياسي وفلسفة المجتمع، ويشكل نوع تمويل التعليم الذي يلجأ إليه أي دولة شأناً كبيراً في خطتها التربوية؛ لذلك كان لزاماً على الدولة وهي تسعى لتحقيق طموحاتها التنموية أن تعمل على توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل نظامها التعليمي، سواء عن طريق الدولة، أو الأفراد أو مؤسسات المجتمع<sup>٤٥</sup>. ويمكن تصنيف أنواع تمويل التعليم وفقاً لما يلي:

#### - التمويل الحكومي Public sector financing:

وهو المصدر التقليدي لتمويل التعليم، حيث تتحمل الدولة تمويل التعليم ودفع كامل تكاليفه من خلال ميزانيات محددة يتم تخصيصها بغرض إتاحة الفرص التعليمية مجاناً لكل أفراد المجتمع الراغبين في التعلم، ويتم تحديد ميزانية التعليم ضمن ميزانية الدولة، وهذا الأسلوب يضمن إتاحة الفرص التعليمية لجميع من هم في سن التعليم، وتوسيع دائرة الخدمات التعليمية للجميع بغض النظر عن قدراتهم المالية وخلفياتهم الاجتماعية سعياً لتحقيق المجتمع المتعلم<sup>٤٦</sup>. ويشكل التمويل الحكومي العنصر الأبرز في دعم موازنة التعليم الجامعي في السعودية، وتزايد هذه المسؤولية يوماً بعد يوم، إذ تزداد أعداد الطلبة الملتحقين بالجامعات وتزداد الجامعات، وبالتالي تحتاج لتمويل أكبر مما سبق<sup>٤٧</sup>.

#### - التمويل الخاص Private sector financing:

وهذا النوع من التمويل يعتمد على دفع الطلبة رسوماً للخدمات التي يحصلون عليها من المؤسسات التعليمية. وهذه الصيغة من تمويل التعليم تعود بفائدة شخصية على المتعلم من خلال الحصول على وظيفة، ودخل مناسب، ومكانة اجتماعية ويؤدي إلى تحسين جودة التعليم والتحصيل الدراسي والمخرجات التعليمية، ويوفر فرص المنافسة بين المؤسسات التعليمية<sup>٤٨</sup>. كما يتمثل التمويل الخاص في تحمل المجتمع دفع تكاليف تعليمهم عن طريق دفع الطلاب رسوم للخدمات التي يحصلون عليها من المؤسسات التعليمية<sup>٤٩</sup>.

#### - التمويل المختلط Mixed financing:

وهو صيغة تمويلية تجمع بين التمويل الحكومي والتمويل الخاص، بحيث تتكفل الدولة والمجتمع بتوفير الخدمات التعليمية مع قيام الأفراد بدفع رسوم معينة لقاء هذه الخدمات، بحيث لا ترفع الدولة يدها عن التعليم، ولا تدعه عرضه لمعايير السوق والتكلفة الاقتصادية<sup>٥٠</sup>.

ومما سبق تتحدد مصادر تمويل التعليم الجامعي في ثلاثة مصادر كما يلي:

- التمويل الحكومي وهو ما كان يحدث في البلدان الاشتراكية وفي قليل من البلاد العربية، وفي معظم بلدان العالم النامي وفي الأقطار العربية والإسلامية.
- التمويل الذاتي ويعني قيام الجامعة بممارسة بعض النشاطات المضافة إلى مهماتها الأساسية لقاء تحقيق بعض الموارد المالية التي تعزز من موازنة الجامعة نفسها، ويتم بتحويل أنشطة وبرامج المؤسسات التعليمية إلى أنشطة وبرامج إنتاجية وفيه تدعم الدولة الجامعات بطريقة مباشرة وغير مباشرة عن طريق المنح والقروض الممنوحة للطلاب.
- أما المصدر الثالث فيجمع بين الاتجاهين السابقين، حيث يركز على المشاركة بين الدولة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني ومؤسساته غير الحكومية والأوقاف وتبرعات الأفراد الخيرية والضرائب التي تفرض من أجل التعليم ومردودات البحوث والعقود والخدمات الثقافية والأكاديمية.

ونظراً لتزايد حجم الطلب على التعليم وتزايد الإنفاق عليه؛ أصبحت الحاجة ملحة إلى تنويع مصادر تمويل التعليم، وعدم الاكتفاء بمصدر واحد، والبحث عن مصادر جديدة، إلى جانب تحسين كفاءة استخدام الموارد المتاحة، وتحسين إدارة النظام التعليمي. لذلك فقد سعت العديد من الدول إلى وضع خطط متنوعة للتمويل من أجل المنافسة في استقطاب الطلاب الأجانب، من أجل إنتاج خريجين ذوي اختصاصات تتلاءم واحتياجات السوق، وأحياناً تقوم بعض الجامعات بمساعدة الخريجين من طلبتها على إيجاد فرص عمل، وذلك من أجل تشجيع الطلاب على الالتحاق بجامعاتها<sup>٥١</sup>.

يتضح مما سبق تنوع مصادر تمويل التعليم في دول العالم، وقد يعود ذلك إلى إدراك هذه الدول لأهمية التعليم لجميع شرائح المجتمع، إضافة لتعدد مؤسساته، وكثرة أعداد الطلبة الملتحقين بها. كما يلاحظ اعتماد مؤسسات التعليم العام والعالي على التمويل الحكومي بشكل كبير، والذي لا يمكن به الوفاء بمتطلبات التعليم ونفقاته المتزايدة، وهو ما يدفع الحكومات للاستعانة بمصادر أخرى للتمويل، كالتمويل الخاص، والمساعدات الدولية.

المحور الثاني: المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على تمويل التعليم الجامعي.

إن موضوع تمويل التعليم الجامعي لا يمكن دراسته بشكل منفرد بعيداً عن المتغيرات الاقتصادية حيث ترتب على الأزمات الاقتصادية التي تعاني منها الدولة حدوث انخفاض في المخصصات المالية المقدمة للتعليم العام والجامعي بسبب اعتماد الجامعات اعتماداً شبيه كامل على ما يخصص لها من الموازنة الحكومية. كما أن مشكلة التعليم الجامعي في الأساس مشكلة اقتصادية تتعلق بانخفاض حجم الناتج القومي بحيث إن المصادر المتاحة لتمويل التعليم الجامعي مهما اتسعت وزاد سقفها بالنسبة للدخل القومي لا تستطيع الوفاء باحتياجات التعليم الجامعي لهذا فهي بحاجة إلى مصادر جديدة لتمويل التعليم الجامعي.

وتعتبر العوامل الاقتصادية من الأهمية بمكان لما لها من دور فعال في تخطيط وتدبير الموازنة العامة لأي دولة، ومن ثم تخطيط ميزانية التعليم، حيث تؤثر المشاكل الاقتصادية في الوطن العربي من عجز في ميزان المدفوعات، وفي الموازنة العامة للدول، وارتفاع معدلات التضخم، وانخفاض مستوى الإنتاجية، وارتفاع معدلات البطالة بأنواعها المختلفة، وانخفاض قيمة بعض العملات، وارتفاع المستوى العام للأسعار وغيرها من زيادة المصاريف الجارية والرأسمالية في مجال التعليم الجامعي<sup>٥٢</sup>.

كل ذلك كان سبباً في الاهتمام بالتنمية الاقتصادية لسد الفجوة بين الإمكانيات المتوافرة والطموحات التي يتطلع إليها في جميع المجالات ومنها التعليم. ومن هنا كان حجم الميزانية العامة للتعليم الجامعي مثار اهتمام العديد من الباحثين لما لذلك من أثر على نصيب الفرد وحقه في التعليم.

كما لا يمكن الفصل بين موضوع تمويل التعليم الجامعي والوضع الاقتصادي لأنه جزء أساسي من الإنفاق العام. ويقدر النمو الاقتصادي ونمو الإنفاق العام تكون زيادة الأموال التي تصرف على التعليم الجامعي، ونتيجة لضعف النمو الاقتصادي الذي ساد في معظم الدول ولا سيما النامية منذ الثمانينيات، والذي اتسم بتقلص الموارد المالية والحكومية وعجز موازين المدفوعات وتباطؤ النشاط الاقتصادي والبرامج الاستثمارية، والذي يرجع أساساً إلى الكساد الكبير الذي بدأ في الدول الصناعية عقب صدمة البترول في منتصف السبعينات وحتى الآن وزيادة الضغط على الميزانيات العامة في كثير من الدول، وبالتالي تأثرت قدرة الحكومات على تمويل التعليم الجامعي<sup>٥٣</sup>.

كما تجتاح معظم بلدان العالم تحديات وتيارات شديدة في المجال الاقتصادي وترتب عليها ظهور سياسات جديدة تتحكم في رأس المال، وتكون ما يسمى بالتكتلات الاقتصادية<sup>٥٤</sup>. وتتلخص مخاطر هذه التكتلات الاقتصادية في اكتساب هذه التكتلات مزايا تنافسية إضافية تؤثر في قدرتها على إزاحة منافسيها، وهذا يعطيها أوضاعاً شبه احتكارية، أو ضارة باقتصاديات القوى الاقتصادية الناشئة<sup>٥٥</sup>. وهذا يؤثر سلباً على اقتصاديات الدول العربية ومنها المملكة العربية السعودية، وبالتالي يتأثر تمويل التعليم الجامعي الحكومي الذي يحصل على معظم موارده من الدولة.

كما يتفق التربويون والاقتصاديون على وجود أزمة مالية خطيرة تواجه مؤسسات التعليم الجامعي تستدعي أخذ التدابير والإجراءات اللازمة التي تحول دون تفاقمها في المستقبل المنظور أو البعيد وبالرغم من ارتفاع ميزانيات التعليم الجامعي مقارنة بالمستويات الأخرى من التعليم إلا أنها لا تزال غير قادرة على مواجهة الطلب الاجتماعي الكبير نحوها، ومقابلة التكاليف العالمية لها<sup>٥٦</sup>. كما أن الأزمات الاقتصادية تؤثر بشكل مباشر على تمويل التعليم الجامعي، مما أدى إلى تبني العديد من الدول سياسات تمويلية للمساهمة في تخفيف العبء عن الحكومات في تمويل التعليم الجامعي، ومنها مشاركة الطلاب وأولياء الأمور وبعض الهيئات ومؤسسات الإنتاج في تمويل الجامعات<sup>٥٧</sup>.

كل ذلك يفرض ضرورة توفير بدائل لتمويل التعليم الجامعي السعودي عامة والجامعة الإسلامية بصفة خاصة والبحث عن موارد إضافية غير حكومية لتمويلها وخاصة في ظل ما تواجهه من تحديات الزيادة الكبيرة في أعداد المتخرجين من التعليم العام والذين يمثلون ضغطة اجتماعية للطلاب على الجامعات إضافة إلى التوسع الكبير الذي تشهده الجامعات السعودية وحاجتها إلى موازنات كبيرة لتغطية مستلزماتها ومتطلباتها المستقبلية، إضافة إلى التوسع المطرد في وظائف الجامعات، تلبية لاحتياجات المجتمع والتنمية الشاملة ومواجهة المتغيرات المتسارعة والتقنيات المتطورة، مما يفرض على الجامعة الإسلامية البحث عن بدائل للتمويل، ومن أهم تلك المتغيرات الاقتصادية ما يلي:

#### ١- المنظمات الدولية:

بالإضافة إلى الدور التقليدي الذي تقوم به الدول الكبرى على الساحة الدولية، فإن المؤسسات المالية والاقتصادية الحكومية الدولية أصبحت تقوم بدور بالغ الأهمية ومتعاظم في

خدمة الاقتصاد الرأسمالي العالمي، كما تؤثر تأثيراً عميقاً في عملية تحول اقتصاديات الدول<sup>٥٨</sup>، ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

#### أ- منظمة التجارة العالمية:

وهي أحد أهم أشكال عملية العولمة، فقد ورثت عملي كل نشاط وقوانين اتفاقية "الجات" بالإضافة إلى ما نصت عليه دورة أرجواي، وبالتالي إضافة هذه النصوص قوة الأمر الواقع الذي هو هيمنة الدول الكبرى على التجارة العالمية أي أن خمس سكان العالم يحتكرون (٨٢٪) من تجارة العالم (صادر ووارد). ومما يدل على قوم أن (٧١٪) من بحارة الصادرات العالمية تدور بين الدول الصناعية الكبرى فقط، مما يدل على عظم السوق بينهم وافتقار أسواق العالم النامي لذلك<sup>٥٩</sup>.

#### ب- صندوق النقد والبنك الدوليين:

مع انتشار العولمة استطاعت المنظمات الدولية فرض بعض سياساتها وخياراتها في مجال التعليم ببعض الدول النامية والأخذة في النمو، حيث يتزايد تدخل هيئات المساعدة الخارجية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنك التنمية الآسيوية؛ نتيجة لما تقدمه من المنح والقروض بصور وأشكال مختلفة وإيفاد خبراء دوليين. فمثلا البنك الدولي موجود في كثير من الوزارات: فالإصلاحات في مجالات الصحة والتعليم والصناعة والزراعة والنقل والبيئة... الخ تدخل في ولايته، فضلاً عن ذلك يشرف هذا البنك منذ أواخر الثمانينيات على خصخصة منشآت الدولة، وهيكلة الاستثمار العام، وتكوين المصروفات العامة<sup>٦٠</sup>.

#### ٢- الخصخصة:

شهدت عملية خصخصة التعليم الجامعي نمواً ملحوظاً في العديد من بلدان العالم خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين، حيث أصبحت مؤسسات التعليم الجامعي الخاص تحتل نسبة لا تقل عن (٥٠٪) في بعض الدول مثل كوريا الجنوبية، والفلبين، واليابان وغيرهم<sup>٦١</sup>. وهو ما أدى إلى خصخصة التعليم وظهور الجامعات الخاصة وانتشارها بهذه السرعة الكبيرة تحت تمويل شركات خاصة وبإشراف بسيط من الحكومات.

كما أن نتيجة الازدياد الكبير في أعداد الطلاب في التعليم الجامعي، ومن أجل مواجهته في ظل عدم قدرة الحكومات على الإيفاء بمتطلبات ذلك، فقد دخل هنالك شركاء وممولون جدد في هذا القطاع، مثل المؤسسات الربحية، ومؤسسات التدريب المهني، ومؤسسات التعليم عن بعد، والتي أخذت تبحث عن زبائن أكثر لمواردها الدراسية، وبرامجها المتعددة<sup>٦٢</sup>.

#### ٣- الأزمة المالية العالمية:

لقد نجحت أمريكا في ربط معظم اقتصاديات العالم باقتصادها، ومن هنا تراجع الناتج المحلي الإجمالي العالمي من جراء حالة الركود التي مرا بما الاقتصاد الأمريكي، كما تأثرت البورصات العالمية سلبي بشكل كبير، وفقدت بلدان عديدة جزءاً لا يستهان به من ثرواتها بسبب انخفاض قيمة العملة الأمريكية<sup>٦٣</sup>.

#### ٤- العولمة:

من الظواهر الجديدة في التاريخ الاقتصادي التوجه نحو العولمة ومن أهم ملامح هذا التحول الاقتصادي هو اعتماده على الملكية الخاصة والقطاع الخاص الذي تحكمه توجهات السوق وعوامل العرض والطلب فقد اوضحت تجارب الدول الاشتراكية وتحويل المؤسسات المركزية

إلى مؤسسات يتشارك في إدارتها أعداد كبير من الأفراد، كما يتوقع في ضوء المجتمع الاقتصادي الجديد أن ينحسر التمويل الحكومي للتعليم وتتعدد مصادر التمويل الخاصة والأهلية<sup>٦٤</sup>، كما أدت العولمة والتطور التكنولوجي وثورة الاتصالات إلى إحداث تغييرات وتطورات واسعة في صناعة المعرفة وعدم اقتصار هذه التغييرات على الجامعات، بل إن دور السوق قد تعاضم بسببها وأصبح حافز الربح المحرك الأساسي للنشاط مما أحدث تغييراً في طبيعة عمل الجامعة وتأثيرها في البيئة المحيطة بهما. وأدى تأثير السوق إلى تحديد أنواع التخصصات التي يحتاجها سوق العمل مما ألقى بأعباء إضافية على الجامعات<sup>٦٥</sup>.

وأصبح التعليم الجامعي في ظل العولمة ينحو المنحى التجاري، كما أصبح هناك دور جديد للمعرفة والمهارات، لذلك ظهرت الجامعة كعامل رئيس في الاقتصاد الجديد، حيث أظهر هذا الاقتصاد الجديد دافعا لظهور جامعات موجهة نحو العمل، تلتزم بإنتاج خريجين جاهزين للعمل، وتقوم بتطوير وتقوية أنظمة أسواقها، وأصبحت هذه الجامعات العالمية ينظر إليها كمؤسسة في متناول اليد، قادرة على جلب الدخل من مصادر عالمية متعددة مثل رسوم الطلاب الأجانب، والامتيازات، وفتح فروع للجامعات في مناطق أخرى، وتطوير الاستشارات المساعدة، والمنح الخارجية، والجامعة العالمية التي تعنى بتقديم برامج تدريبية جنبا إلى جنب مع المواد الأكاديمية في أي وقت، والى أي مكان في العالم<sup>٦٦</sup>.

مما سبق يتبين أن العولمة كمتغير اقتصادي أثرت على تخطيط وتدبير الموازنة العامة لهذه الدول ومن ثم تخطيط ميزانية التعليم الجامعي، وترتبط تلك المتغيرات بما حدث من اختلالات هيكلية تمثلت في العجز في ميزان المدفوعات وفي الموازنة العامة للدولة، وكذلك ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض مستوي الإنتاجية بالإضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة بأنواعها المختلفة، وكل هذا أثر على الميزانية العامة للتعليم الجامعي.

كما أن لزيادة كلفة التعليم الجامعي تأثير على رسم سياسة البرامج المالية واتخاذ القرارات التربوية. وترجع زيادة كلفة التعليم الجامعي إلى طبيعة هذه المرحلة وتنوع هيئة التدريس بها وزيادة تكاليف لوازمها التعليمية، وارتفاع المستويات والتوقعات المتعلقة بالأدوات والأجهزة المطلوبة للتعليم الجيد. وارتفاع الأجور، والتأكيد على وجود دراسات عملية وتطبيقية، وزيادة عدد العاملين وزيادة نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى الطلاب في الكليات العملية<sup>٦٧</sup>.

وفي ضوء تلك المتغيرات الاقتصادية التي تعاني منها المملكة في الوقت الحاضر، فإنه لا يمكن الاستمرار في نمط التمويل ذاته، والاعتماد في تمويل التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية على الحكومة كمصدر أساس، وحيث أن المتاح من الموارد لم يعد كافية ومناسبة للصرف على تزايد الأعداد من الطلبة، وبالتالي فإن ذلك سيؤثر على نوعية التعليم الجامعي، وسيخفض معدلات الأداء، وكفاءة المخرجات بسبب نقص الموارد المالية<sup>٦٨</sup>.

ومن ذلك يمكن القول إن المملكة العربية السعودية -مثل بقية الدول العربية- تواجه أزمة اقتصادية طاحنة تمثلت في تعثر النمو الاقتصادي والتضخم وزيادة الأسعار، وترافق هذا مع زيادة عدد السكان وزيادة الطلب الاجتماعي على التعليم وزيادة التوسع الكمي في مؤسسات التعليم العام والجامعي، وكل هذا انعكس على افتقار الجامعات السعودية بصفة عامة والجامعة الإسلامية بصفة خاصة للتمويل الذي يرقى بمستوى التعليم الجامعي ويقوده لمواكبة العصر، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في التعليم الجامعي برمته من حيث فلسفته وهيكله وإدارته وتنظيمه وخطته وطرق تمويله.

وتجدر الإشارة بهذا الصدد إلى أن الاعتماد على التمويل الحكومي بدرجة رئيسة يعد من أهم الملامح العامة لتمويل التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية، كما أن التمويل - سواء الحكومي أو غير الحكومي - لمؤسسات التعليم الجامعي يمثل أكثر الاتجاهات التي سوف تتأثر بتداعيات المتغيرات الاقتصادية العالمية؛ لذلك تأتي أهمية البحث الحالي في البحث عن بدائل مقترحة لإيجاد موارد تمويل بديلة تسهم في التغلب على مشكلة التمويل في الجامعة الإسلامية في المملكة العربية السعودية.

### المحور الثالث: بدائل تمويل التعليم الجامعي.

على الرغم من الاعتراف بأهمية التعليم الجامعي، إلا أنه يواجه العديد من المتغيرات العالمية، وذلك بسبب الطفرة الهائلة في مجالات البحث العلمي وموضوعاته، وأصبح يواجه أيضاً تحدياً كبيراً يتمثل في ضعف مشاركة الكلفة في التعليم والتمويل ومصادره التي تحد من تحقيق الأهداف التنموية، وتسعى في الوقت ذاته إلى توفير تعليم متميز وجودة عالية وذلك لتأمين التعليم المناسب للطلاب بالكم والنوعية المناسبة<sup>٦٩</sup>.

ويعتمد التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية في تمويله على الدولة، ومع زيادة الإقبال على التعليم الجامعي ومع ظهور مؤسسات التعليم الجامعي الأهلية، والتوجه العالمي للارتقاء بمعدلات الأداء الجامعي، تظهر أهمية تنوع مصادر تمويل التعليم الجامعي، وذلك بالتفكير الجاد في إيجاد بدائل لتمويل التعليم الجامعي السعودي، ومحاولة الانتقال من الاعتماد على القطاع العام الحكومي إلى المساعدات الأهلية والتطوعية والذي يؤكد هذا النمو المتسارع للمنظمات غير الحكومية، وفي نفس الوقت النهوض وتحسين مستوى خدماتها ومخرجاتها<sup>٧٠</sup>.

وتتعدد أساليب تمويل التعليم الجامعي في الدول المتقدمة، ولا تعتمد على مصدر وحيد للتمويل، وتخطط الجامعات لاستحداث أساليب تمويل جديدة ومتنوعة، تسهم بفاعلية في تطوير التعليم الجامعي وتحقيق أهدافه، بينما يسود اعتقاد في كثير من الدول - وخاصة دول العالم الثالث- أن الحكومة يجب أن تكون هي الكفيل لكل أبناء المجتمع<sup>٧١</sup>. لذلك فإن الدول بصفة عامة بحاجة إلى أنظمة تمويل مختلفة ومتنوعة، وليس الاعتماد على مصدر واحد للتمويل، وضرورة البحث عن الجمع بين القطاعين العام والخاص في تمويل التعليم الجامعي، حيث إن تنوع جهات التمويل له دور أساسي ويهدف إلى تشجيع جميع القطاعات العامة المحلية والدولية بالتعليم الجامعي ومصادر تمويله.

يتأكد مما سبق أنه على الرغم من ارتفاع ميزانيات التعليم التي توفرها المملكة العربية السعودية للتعليم العالي إلا أنها لا تزال غير قادرة على مجابهة التغيرات الاقتصادية والطلب الاجتماعي الكبير نحوها ومقابلة التكاليف العالية لها، مما يضع الحكومات أمام ضغوط شديدة، كما أنه بالنظر إلى تمويل التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية، فإننا نجد أن مورده الأساس هو الميزانية العامة للدولة والتي تعتمد مواردها بصورة كبيرة على النفط؛ مما يفرض ضرورة إيجاد بدائل لتمويل الجامعة الإسلامية كأحد الجامعات السعودية بما يتوافق والمتغيرات الاقتصادية وفيما يلي عرض لأهم بدائل تمويل التعليم الجامعي.

### البديل الأول: مشاركة القطاع الخاص

يتطلب تمويل التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية شراكة حقيقية مع القطاع الخاص من خلال الاستثمار في البرامج الأكاديمية المتخصصة؛ حيث إن تلك البرامج تسهم في إكساب الخريجين خبرات يستفيد منها القطاع الخاص بشكل إيجابي ومن ثم تعود تلك الاستفادة على المجتمع بأسره اقتصادياً وتنموياً<sup>٧٢</sup>.

وقد تزايدت أهمية توثيق العلاقة بين التعليم الجامعي وبين قطاعات العمل والإنتاج في ظل العولمة الاقتصادية؛ ويتمثل ذلك من خلال مساهمة التعليم الجامعي في تقديم دورات تدريبية للعاملين بالقطاعات الإنتاجية، وتدريب الطلاب على مختلف المهن والوظائف في أماكن العمل وإنشاء مراكز للتنمية المهنية بالجامعة، وإعداد المواهب الذكية القادرة على المنافسة في الأسواق العالمية، كما يمكن الاستعانة بخبراء وكفاءات العمل الإنتاجي للتدريس بالجامعات، بالإضافة إلى تبني مداخل تسويقية متعددة بالجامعات تأخذ في اعتبارها احتياجات كافة قطاعات المجتمع<sup>٧٣</sup>.

ويمكن للجامعة الإسلامية تبني هذا البديل لتفعيل الشراكة الفاعلة مع القطاع الخاص من خلال:

- عقد الشراكات وتبني بعض المشروعات المشتركة بين الجامعة ومؤسسات القطاع الخاص، وحث تلك المؤسسات على الإنفاق على تلك المشروعات مقابل إشراف الجامعة عليها وتطويرها المستمر<sup>٧٤</sup>.
- العمل على توعية المجتمع السعودي، وبخاصة القائمين على إدارة القطاع الخاص وأصحاب رؤوس الأموال لتنمية الحس الوطني لديهم، بغرض تنمية الاتجاه نحو ضرورة الاستثمار في البرامج الأكاديمية المتخصصة التي تتبناها مؤسسات التعليم الجامعي بالمملكة<sup>٧٥</sup>.
- تقديم دورات تدريبية وتأهيل للعاملين والموظفين في الشركات بالإضافة إلى توفير المعامل والمختبرات داخل الجامعات للاستعانة بها من قبل موظفي الشركات والمؤسسات، ومقابل ذلك تقوم الشركات بتقديم مبالغ لدعم الطلاب والبحث العلمي وتطبيق الأبحاث، والإنفاق على الابتعاث الخارجي للأكاديميين<sup>٧٦</sup>.

ولا بد لهذه الشراكة أن تكون خاضعة لمعايير الجودة المعترف بها من خلال تطوير الأنظمة والإجراءات الإدارية والمالية في إدارات التعليم المختلفة، وربط برامج التعليم باحتياجات القطاع الخاص، بالإضافة إلى تشجيع رجال الأعمال على إنشاء مؤسسات تعليمية تتنافس فيما بينها على تقديم خدمة تعليمية متميزة.

#### البديل الثاني: الرسوم الدراسية

يمكن أيضاً إعادة النظر في الرسوم الدراسية، وكل ذلك يعتبر بمثابة العمليات في الإطار المقترح، ومع تفاعل كل تلك المتغيرات في مرحلة العمليات تظهر نتائج الإطار المقترح والمتمثلة في تحقيق فعالية تنمية وإدارة التمويل الذاتي، مع وضع برامج واستراتيجيات لتحسين جودة التعليم الجامعي، وهذه البرامج يمكن وضعها على مستوى الجامعة من خلال الهياكل التنظيمية والمستويات الإدارية واللوائح والقوانين وأساليب المتابعة المتبعة ومدى دعم الإدارة العليا، أو من خلال تحسين الجودة على المستوى الإداري والأكاديمي، وفي النهاية نصل إلى التقييم والمتابعة والذين يتم من خلالهما قياس مدى الفعالية في تحسين جودة التعليم الجامعي<sup>٧٧</sup>.

#### البديل الثالث: الجامعة المنتجة

العمل على تبني أسلوب الجامعة المنتجة من خلال تكوين نظام معلومات يجمع بين الجامعات والقطاع الصناعي لإجراء البحوث العلمية وتوجيهها نحو قطاعات الإنتاج التي تشكل موطن قوة في الاقتصاد الوطني، ومنح مراكز ومعاهد البحوث والدراسات الاستشارية صلاحيات واسعة في الاتصال بمواقع الإنتاج والتعاقدات البحثية لتسويق أفكارها وخدماتها وأبحاثها في الميدان على المستوى الحكومي والخاص بثتى السبل والوسائل وخاصة وسيلة الاتصال الشخصي، واستثمار النشاطات الإنتاجية في بعض الكليات وفقاً لمفهوم الجامعة المنتجة، والعمل

أيضا على تحديد رسوم على المختبرات والورش والمرافق البحثية بالجامعة التي تستخدمها مؤسسات الإنتاج بالمجتمع، والإفادة من المعامل الجامعية والمزارع والبرامج في دعم البحث العلمي، والسماح كذلك باستثمار شعارات الجامعة على المنتجات مقابل رسوم لصالح البحث العلمي.<sup>٧٨</sup>

#### البديل الرابع: الضرائب التعليمية

تعتبر الضرائب التعليمية التي تحددها معظم الدول المتقدمة والنامية أحد المصادر الهامة في تمويل التعليم الجامعي والعالي، وهذه الضرائب تأخذ صورة متعددة من خلال فرض رسوم على أرباح الشركات والمصانع والبنوك، ورخص الأبنية، ورخص المهن، وإيرادات الغرف التجارية والنقابات، هذا بالإضافة إلى تشجيع المشروعات المختلفة على منح الهيئات المؤسسات التعليم الجامعي من خلال إعفاءات ضريبية مغرية.<sup>٧٩</sup>

#### البديل الخامس: المؤسسات الوقفية

تسهم المؤسسات الوقفية في كثير من مجالات الحياة، ومن ضمنها التعليم، وقد انتشرت المؤسسات الوقفية في مختلف المجتمعات المحلية الأمريكية؛ فعلى سبيل المثال أنشأت مؤسسة Ford الوقفية صندوقا لدعم التعليم سمته صندوق التعليم العام (Public Education Fund) وهو منظمة غير ربحية تسعى لتشجيع قيام مؤسسات تعليمية وقفية وتمويلها.<sup>٨٠</sup>

#### البديل السادس: التمويل المرتبط بالأداء

لقد ظهرت مؤخراً بدائل لتمويل التعليم، تهتم بجودة التعليم وكفاءته وفاعليته، ومنها التمويل المبني على الأداء Performance Funding؛ إذ يعد من أحدث الأساليب المتبعة في العالم وخصوصاً في الولايات المتحدة الأمريكية، ولقد أثبت جدواه في تحسين مخرجات التعليم.<sup>٨١</sup>

ويعتمد التمويل المبني على الأداء على ربط تمويل التعليم الجامعي بعدد من المعايير التي تأخذ في الاعتبار عند تحديد ميزانية الجامعة أو المنح المقدمة من الحكومات وأهم هذه المعايير أعداد الطلاب المقيدون بالجامعة، وعدد الشهادات الممنوحة، وعدد البحوث العلمية وأعداد العاملين بالجامعة، وعدد الرسائل العلمية الممنوحة بكل جامعة وغيرها من معايير الأداء.<sup>٨٢</sup>

كما يعتمد التمويل المرتبط بالأداء على الأخذ في الاعتبار مجموعة من الأمور الهامة عند توزيع الميزانيات أو المنح والمساعدات المالية منها المحاسبة، والتكاليف، والإنتاجية، والجودة الاعتماد، والتنمية الاقتصادية، والمساواة في استقلالية الجامعات.

#### البديل السابع: تسويق البحوث

ويتحقق ذلك بأن يأخذ البحث العلمي اتجاهاً علمياً يخدم المجتمع، وألا يظل حبيس الإدراج أو المجلات، الأمر الذي يتطلب أن تضع الجامعات استراتيجية جديدة للبحث العلمي تربط من خلالها بين الجامعات ومؤسسات الإنتاج، لتجد البحوث العلمية طريقها إلى التطبيق، ولتصبح هذه البحوث قوة دافعة للجامعات والباحثين لإجراء مزيد من البحوث التي تدر على الجامعات أموالاً تسهم في تمويل مجالات البحث العلمي، وتعم المنفعة لتعود على جميع مؤسسات المجتمع.<sup>٨٣</sup>

#### البديل الثامن: جمعيات الخريجين

يعد خريجي الجامعات أحد المصادر المهمة التي يمكن أن تقوم بدور فاعل في تمويل التمويل الجامعي، حيث تعمل الجامعات الغربية على متابعة الخريجين بحيث لا تنقطع صلتهم



بجامعاتهم، وتقوم بعض الجامعات بتشكيل جمعيات تسمى جمعيات الخريجين، حيث يتم دعوتهم للمشاركة في حضور بعض المناسبات والمؤتمرات، ودعوهم للتبرع لجامعاتهم<sup>٨٤</sup>.

#### البديل التاسع: قروض الطلاب

هناك هدفان أساسيان يأمل أي برنامج لإقراض طلاب التعليم الجامعي في تحقيقهما معاً؛ ويتعلق الهدف الأول بإتاحة الأموال للطلاب غير القادرين لتمكينهم من الالتحاق بالتعليم الجامعي لتحقيق العدالة والمساواة وزيادة فرص الالتحاق، ويتعلق الهدف الثاني باسترجاع جزء مما تم إنفاقه من أموال على التعليم الجامعي لزيادة الإيرادات وتحقيق مبدأ مشاركة التكاليف وهذا لتحقيق الكفاية والكفاءة<sup>85</sup>.

#### البديل العاشر: مشاركة المجتمع المدني

تعد مساهمة المجتمع المدني في دعم العملية التعليمية أمر في غاية الأهمية، مثل التبرع بالأرض، وتقديم مواد البناء، أو حتى التبرع بالعمل والمجهود، وأيضاً، تشجيع المؤسسات التمويلية ومؤسسات المجتمع الأخرى على إنشاء صناديق تمول دراسة الطلبة<sup>٨٦</sup>.

#### البديل الحادي عشر: إدخال نماذج غير تقليدية للتعليم الجامعي

- التعليم المفتوح: وهذا النوع من التعليم يحل مشكلة التوسع الكمي ويستوعب أعداد أكبر من الطلاب، كما يتيح فرصاً تعليمية وتدريبية للدراسين والراغبين القادرين على الاستفادة منه، وهو متاح للجميع يراعي ظروف الدارسين وإمكاناتهم<sup>٨٧</sup>.
  - الجامعة الافتراضية: وهي المؤسسات التعليمية التي لا تتحدد بأي من المحددات التقليدية للجامعات سواء من حيث المكان أو الزمان أو الأسلوب أو طريقة التعامل مع الدارسين، وغالباً ما ينجم عن تطبيق هذا النظام اختصاراً للمدة الزمنية في الكلفة والنفقات بالجامعات.
  - الدراسات المسائية: وتهدف هذه الدراسات إلى إتاحة فرص تعليمية لقطاعات كبيرة من الطلاب، قد لا تسمح ظروفهم أو إمكاناتهم المادية بالالتحاق بالجامعات، وتساعد على الاستخدام الأمثل للمنشآت الجامعية، وتوفير موارد إضافية للجامعة والاستفادة منها في عمليات تطوير التعليم الجامعي<sup>٨٨</sup>.
  - الاستشارات العلمية: توفر بعض الجامعات خدمة الاستشارات للقطاعين العام والخاص، وتتنوع هذه الاستشارات إلى قانونية وبحثية وفنية وهندسية وطبية، ومن ثم تعود مثل هذه الاستشارات على الجامعة والبحث العلمي بالفائدة إذا تم وضع ضوابط لتحسين هذا الاتجاه في التمويل<sup>٨٩</sup>. كما يمكن الاستفادة من الطلاب في الأقسام الأجنبية من خلال فتح مركز للغات لتقديم خدمات الترجمة المعتمدة، وغيرها من الخدمات التي تتطلب لغات أجنبية.
- نستنتج مما سبق أن هناك بدائل عديدة لتمويل الجامعات يمكن الاستفادة منها وتطبيقها على الجامعة الإسلامية، كما استفادة منها معظم الجامعات في الدول المتقدمة؛ حيث ابتعدت عن الاتجاه المركزي المتمثل في التمويل الحكومي، ويمكن تلخيص أهم البدائل المقترحة لتمويل التعليم الجامعي كما يلي:

- تبني الدولة فكرة السندات التعليمية للطلاب وهو تمويل للطلاب الغير قادرين ومساعدة لهم على تكملة تعلمهم الجامعي على أن يرد للدولة بعد توظيف الخريجين.
- إلزام الدولة المؤسسات والشركات الربحية نسبة من أرباحهم لتمويل التعليم الجامعي والعالي.
- تركيز الأعلام على أهمية التبرعات والهبات لتمويل التعليم الجامعي.

- تحويل العبء الأكبر من تكلفة الدراسة من دافعي الضرائب والرسوم التي يتحملها الدارس.
- تقديم المساعدات للطلاب مباشرة بدلاً عن المساهمات المقدمة للمؤسسات التعليمية.
- الاستمرارية في ارتفاع الرسوم في التعليم الجامعي بشكل عام، وفي المؤسسات الخاصة بوجه خاص.
- العقود البحثية حيث تعد من المصادر الذاتية الهامة في تمويل التعليم الجامعي في معظم دول العالم المتقدم؛ وذلك من خلال إجراء البحوث اللازمة لهذه المؤسسات الإنتاجية، أو أن يشترك فريق من الباحثين من الجامعات والمؤسسات الإنتاجية في عملية إجراء البحوث.
- فتح مركز للترجمة بالجامعة للاستفادة من الطلاب في الأقسام الأجنبية.

#### إجراءات الدراسة الميدانية:

تناول البحث في هذا الجزء منه على إجراءات الدراسة الميدانية، حيث يعرض لمنهج الدراسة وأهدافها، وتحديد مجتمع الدراسة وطريقة اختيار العينة، وبناء الأداة، والتحقق من صدق الأداة وثباتها، بالإضافة إلى أساليب المعالجة الإحصائية التي تم استخدامها في تحليل النتائج.

#### أولاً/ مجتمع الدراسة:

تكوّن مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، في العام الجامعي ١٤٣٩/١٤٤٠هـ.

#### ثانياً- عينة الدراسة:

تمّ تطبيق أداة الدراسة على عينة عشوائية بسيطة من أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وقد بلغت العينة في صورتها النهائية (١٣٧) عضو هيئة تدريس، كما هو موضح بالجدول (١).

جدول (١): توزيع أفراد العينة وفق متغيرات البحث

المتغير	فئات المتغير	العدد	النسبة المئوية
الدرجة العلمية	أستاذ مساعد	64	46.7
	أستاذ مشارك	38	27.7
	أستاذ	35	25.5
	المجموع	137	100
التخصص	نظري	118	86.1
	عملي	19	13.9
	المجموع	137	100
الجنسية	سعودي	104	75.9
	غير سعودي	33	24.1
	المجموع	137	100

يتضح من الجدول السابق أن أعضاء هيئة التدريس على درجة أستاذ مساعد يشكلون أعلى فئة بين المستجيبين، حيث بلغ عددهم (٦٤) أستاذاً مساعداً، بنسبة (46.7%)، بينما يمثل الأستادة الفئة الأقل عدداً، حيث بلغ عددهم (٣٥) أستاذاً، بنسبة (25.5%).

كما يمثل أعضاء هيئة التدريس في التخصصات النظرية أعلى فئة بين المستجيبين، حيث بلغ عددهم (١١٨) عضو هيئة تدريس، بنسبة (86.1%)، يليهم أعضاء هيئة التدريس في التخصصات العملية، حيث بلغ عددهم (١٩) عضو هيئة تدريس، بنسبة (13.9%).

ويمثل أعضاء هيئة التدريس السعوديون أعلى فئة بين المستجيبين، حيث بلغ عددهم (١٠٤) عضو هيئة تدريس، بنسبة (75.9%)، يليهم أعضاء هيئة التدريس غير السعوديين، حيث بلغ عددهم (٣٣) عضو هيئة تدريس، بنسبة (24.1%).

### ثالثاً- أداة الدراسة:

صمّم الباحث استبانة لتحقيق أهداف الدراسة، وقد تمّ إعداد الاستبانة من خلال اتباع الخطوات التالية:

(١) تحديد الهدف من الاستبانة: والمتمثل في التعرف على بدائل تمويل الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة في ضوء التغيرات الاقتصادية المعاصرة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بها.

(٢) مصادر بناء الاستبانة: تم بناء الاستبانة بالرجوع إلى الكتابات والمؤلفات التربوية المتعلقة بموضوع التمويل في المؤسسات الجامعية، والاطلاع على الدراسات السابقة.

(٣) بناء الاستبانة في صورتها الأولية: تم بناء الاستبانة في صورتها الأولية، وقد تضمنت (٤٢) عبارة موزعة على محورين، وهما التمويل الذاتي للجامعة، والمشاركة المجتمعية في تمويل الجامعة.

(٤) صدق الأداة: تمّ التأكد من صدق الاستبانة من خلال اتباع الطرق التالية:  
أ- الصدق الظاهري: تم عرض عبارات الاستبانة بمحاورها الفرعية على المحكمين، وتبين أنها حظيت جميعها بنسب اتفاق تجاوزت ٨٠% بما يؤيد بقائها كعبارات صادقة للوفاء بالهدف من الاستبانة المستخدمة.

ب- الاتساق الداخلي للاستبانة: تم التأكد من الاتساق الداخلي للاستبانة بتطبيقها على عينة استطلاعية قوامها (٣٠) عضو هيئة تدريس، وحساب معامل ارتباط بيرسون Pearson Correlation بين كل عبارة والدرجة الكلية للمحور الذي وردت فيه، كما هو مبين بالجدول (٢).

جدول (٢): معاملات ارتباط بيرسون بين العبارات المعبرة عن بدائل التمويل الجامعية الإسلامية بالمدينة المنورة في ضوء التغيرات الاقتصادية المعاصرة، والمحور الفرعي الذي وردت فيه

المشاركة المجتمعية في تمويل الجامعة				التمويل الذاتي للجامعة			
معامل الارتباط	العبارة	معامل الارتباط	العبارة	معامل الارتباط	العبارة	معامل الارتباط	العبارة
.656**	35	.509**	26	.655**	14	.593**	1
.531**	36	.499**	27	.654**	15	.638**	2
.594**	37	.600**	28	.645**	16	.578**	3
.579**	38	.546**	29	.654**	17	.674**	4
.659**	39	.517**	30	.671**	18	.667**	5
.624**	40	.661**	31	.540**	19	.621**	6
.727**	41	.579**	32	.673**	20	.625**	7
.417**	42	.742**	33	.576**	21	.659**	8
-	-	.649**	34	.702**	22	.689**	9
-	-	-	-	.506**	23	.696**	10
-	-	-	-	.605**	24	.470**	11
-	-	-	-	.611**	25	.708**	١٢
-	-	-	-	-	-	.671**	13

\*\*دالة عند مستوى ٠,٠١

يتضح من الجدول (٢) أن قيم معامل ارتباط عبارات محور بدائل التمويل الذاتي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة بدرجته الكلية تراوحت بين (0.470، 0.708)، وتراوحت معامل ارتباط عبارات محور المشاركة المجتمعية في تمويل الجامعة بدرجته الكلية بين (0.417، 0.742)، وهي جميعها دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (٠,٠١)، وتشير النتائج السابقة إلى تمتع الاستبانة بدرجة مناسبة من الاتساق الداخلي وأنها تقيس ما أعدت من أجله.

٥) ثبات الاستبانة:

تم التأكد من ثبات الاستبانة بواسطة معامل الثبات ألفا كرونباخ في ضوء استجابات مقياس ليكرت، كما هو موضح بالجدول (3).

جدول (٣): الثبات للاستبانة ككل ومحاورها الفرعية

الثبات	المحور
.930	التمويل الذاتي للجامعة
.882	المشاركة المجتمعية في تمويل الجامعة
.951	الاستبانة ككل

يتضح من الجدول (٣) أنّ الاستبانة تتمتع بقدر مرتفع جداً من الثبات، حيث بلغت قيمة الثبات للاستبانة ككل (0.951)، وتراوح في كل محور من محاورها الفرعية بين (0.882 – 0.930)، مما يشير إلى إمكانية ثبات النتائج المستفادة منها، وتعميمها على مجتمع البحث.

(٦) الاستبانة في صورتها النهائية:

تكوّنت الاستبانة في صورتها النهائية من (٤٢) عبارة، حيث تضمن محور التمويل الذاتي للجامعة (٢٥) عبارة، وتضمن محور المشاركة المجتمعية في تمويل الجامعة (١٧) عبارة، وتكون الإجابة عن العبارات عن طريق اختيار المستجيب بين إحدى خمس بدائل موجودة أمام كل عبارة، والتي تقيس بدائل التمويل في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وتتمثل هذه البدائل في ما يلي: (كبيرة جداً) تأخذ خمس درجات، (كبيرة) تأخذ أربع درجات، (متوسطة) تأخذ ثلاث درجات، (ضعيفة) تأخذ درجتين، (ضعيفة جداً) تأخذ درجة واحدة.

(٧) مفتاح التصحيح ودرجة الحكم:

تم تحديد المتوسطات المرجحة لقياس بدائل التمويل في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وذلك على النحو التالي:

- (من ٤,٢٠ إلى ٥) تشير إلى موافقة بدرجة كبيرة جداً.
- (من ٣,٤٠ إلى أقل من ٤,٢٠) تشير إلى موافقة بدرجة كبيرة.
- (من ٢,٦٠ إلى أقل من ٣,٤٠) تشير إلى موافقة بدرجة متوسطة.
- (من ١,٨٠ إلى أقل من ٢,٦٠) تشير إلى موافقة بدرجة ضعيفة.
- (من ١ إلى أقل من ١,٨٠) تشير إلى موافقة بدرجة ضعيفة جداً.

رابعاً- أساليب المعالجة الإحصائية:

تمّ تحليل البيانات وفقاً لمشكلة الدراسة وتساؤلاتها، وذلك باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss)، وتمّ استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

- معامل ارتباط بيرسون Pearson Correlation للتأكد من صدق الأداة.
- معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha لحساب ثبات الأداة.
- المتوسط الحسابي والانحراف المعياري.
- اختبار (ت) (Independent Samples Test)
- اختبار تحليل التباين أحادي الاتجاه anova

## نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها:

هدف البحث إلى التعرف على بدائل تمويل الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة في ضوء التغيرات الاقتصادية المعاصرة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بها، واستقصاء دلالة الفروق الإحصائية بين متوسطات إجابات أفراد العينة التي تعزى لمتغيرات الدرجة العلمية، والتخصص، والجنسية.

وفيما يلي نتائج الدراسة الميدانية التي أسفر عنها تحليل البيانات، ومناقشتها وتفسيرها، والوصول للاستنتاجات المتعلقة بموضوع الدراسة، وذلك على النحو التالي:

نتائج السؤال الأول من أسئلة البحث:

نص السؤال الأول للبحث على ما يلي: ما بدائل تمويل الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة في ضوء التغيرات الاقتصادية المعاصرة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بها؟

ولإجابة عن هذا السؤال، تمّ حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، ودرجة الموافقة، والترتيب، لكل محور من محاور الاستبانة، وللاستبانة ككل، كما هو موضح بالجدول (٤).

جدول (٤): بدائل تمويل الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة في ضوء التغيرات الاقتصادية المعاصرة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بها

الترتيب	درجة الموافقة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المحور
١	كبيرة	.65	4.02	التمويل الذاتي للجامعة
٢	كبيرة	.62	3.97	المشاركة المجتمعية في تمويل الجامعة
-	كبيرة	.61	4.00	الاستبانة ككل

يتضح من الجدول (٤) موافقة أعضاء هيئة التدريس على بدائل تمويل الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة في ضوء التغيرات الاقتصادية المعاصرة بدرجة كبيرة، حيث بلغ متوسط استجاباتهم على الاستبانة ككل (4.00)، وهو يقع في مجال استجابة (كبيرة).

وجاء محور التمويل الذاتي للجامعة في مقدمة البدائل التي حظيت بموافقة أعضاء هيئة التدريس، بمتوسط حسابي (4.02)، يليها المشاركة المجتمعية في تمويل الجامعة، بمتوسط حسابي (3.97).

## أولاً- التمويل الذاتي للجامعة:

يبين الجدول (٥) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، ودرجة الموافقة، والترتيب، لكل عبارة من عبارات محور التمويل الذاتي للجامعة، وللمحور ككل.

جدول (٥): استجابات أعضاء هيئة التدريس حول التمويل الذاتي للجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة مرتبة تنازلياً حسب متوسطاتها الحسابية

الترتيب	درجة الموافقة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارة	رقم العبارة
١	كبيرة جداً	.734	4.58	إنشاء مركز لترجمة بالجامعة للاستفادة من اللغات المتعددة للطلاب الوافدين في إثراء تمويل الجامعة.	٢
٢	كبيرة جداً	.719	4.49	تقديم الاستشارات للمؤسسات الحكومية والخاصة بالمجتمع مقابل رسوم تدفع للجامعة.	٦
٣	كبيرة جداً	.768	4.47	إنشاء مركز بالجامعة به كفاءات إدارية وقانونية تكون مهمته تنمية الموارد الذاتية للجامعة.	١
٤	كبيرة جداً	.767	4.47	تشجيع الشركات الإنتاجية لتمويل بحوث هيئة التدريس بالجامعة التي تطور تلك الشركات.	١٤
٥	كبيرة جداً	.867	4.47	إنشاء محلات تجارية خارجية بسور الجامعة وتوظيف عائدها للتمويل.	٢٣
6	كبيرة جداً	.786	4.47	استثمار قدرات الطلاب الوافدين في ترجمة البحوث ونشرها بلغات متعددة لزيادة الرتبة العالمية للجامعة.	٢٥
7	كبيرة جداً	.744	4.42	تنويع النشر الإلكتروني للرسائل والبحوث العلمية بالجامعة وتخصيص الدخل للتمويل.	١٥
8	كبيرة جداً	.791	4.41	تقديم دورات تدريبية للعاملين بالمؤسسات الحكومية والخاصة مقابل رسوم تدفع للجامعة.	٤
9	كبيرة جداً	.862	4.41	إنشاء مركز بالجامعة لتسويق البحوث والخدمات لمنسوبي الجامعة ولأفراد مجتمع المدينة.	١٠
10	كبيرة جداً	.932	4.37	إنشاء معهد لتعليم اللغات بالجامعة والاستفادة من الطلاب الوافدين وزوجاتهم بالتدريس به.	٣
11	كبيرة جداً	.825	4.34	تطبيق نظام الجامعة المنتجة المتفاعلة إيجابياً مع المجتمع والتي تقدم له أنشطة تعليمية وخدمية.	٥
12	كبيرة جداً	1.048	4.28	استمرار الدراسات المسائية التي تتيح للراغبين استكمال الدراسة مقابل دفع رسوم.	١١
13	كبيرة جداً	.931	4.28	إنشاء مراكز بحثية مشتركة بين الجامعة	١٣

الترتيب	درجة الموافقة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارات	رقم العبارة
	جداً			والشركات الصناعية والإنتاجية.	
14	كبيرة	1.009	4.14	فتح تخصصات للتعليم عن بعد للالتحاق الخارجي وفق آلية للتسجيل وللمقررات وللتقويم برسوم مالية.	٢٢
15	كبيرة	.867	4.12	تنوع أوعية نشر البحوث للتخصصات المختلفة بالجامعة وتوظيف رسوم النشر في تمويل البحث العلمي.	٢٠
16	كبيرة	1.122	4.07	الاستفادة من مركز الضيافة بالجامعة في إقامة المؤتمرات العلمية والحفلات لأفراد المجتمع.	٨
17	كبيرة	1.223	3.89	إمكانية تأجير قاعات ومباني الجامعة في الإجازات وبما يتناسب مع طبيعة المباني.	٩
18	كبيرة	1.170	3.71	إتاحة المكتبة بالموقع الإلكتروني للجامعة لغير منسوبيها بمقابل مالي يثري التمويل.	١٩
19	كبيرة	1.251	3.70	إقامة معارض الكتب والملابس والمنتجات الغذائية لمنسوبي الجامعة وتخصيص الرسوم للتمويل.	٧
20	كبيرة	1.426	3.61	تطوير الملاعب الرياضية بالجامعة وتأجيرها للنوادي المشهورة بالمملكة ولأفراد المجتمع.	١٦
21	متوسطة	1.478	3.31	تخصيص رسوم للالتحاق بالدراسات العليا بالجامعة لغير المتفوقين.	١٧
22	متوسطة	1.437	3.30	إنشاء فرق رياضية بالجامعة وإقامة مباريات مع الأندية المشهورة وتخصيص الدخل للتمويل.	١٢
23	متوسطة	1.425	3.29	إتاحة المركز الطبي بالجامعة لأفراد المجتمع المحلي بمقابل مالي يثري التمويل.	٢٤
24	متوسطة	1.410	3.16	الاستفادة من سكن الطلاب خلال فترة الإجازات للحجاج والمعتمرين لإثراء تمويل الجامعة.	١٨
25	متوسطة	1.492	2.90	تقنين الخدمات المقدمة للطلاب بالمجان مثل المنح والسكن والتغذية والعلاج لمن يستحق.	٢١
-	كبيرة	.65	4.02	التمويل الذاتي للجامعة	



يتضح من الجدول (٥) موافقة أعضاء هيئة التدريس على البدائل المتعلقة بالتمويل الذاتي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة في ضوء التغييرات الاقتصادية المعاصرة بدرجة كبيرة، حيث بلغ متوسط استجاباتهم على المحور ككل (4.02)، وهو يقع في مجال استجابة (كبيرة).

وجاءت ثلاثة عشر فقرة تمت الموافقة عليها بدرجة كبيرة جداً، حيث تراوحت متوسطاتها الحسابية بين (4.28)، و(4.58)، وتمثل أكبرها فيما يلي: (إنشاء مركز للترجمة بالجامعة للاستفادة من اللغات المتعددة للطلاب الوافدين في إثراء تمويل الجامعة، وتقديم الاستشارات للمؤسسات الحكومية والخاصة بالمجتمع مقابل رسوم تدفع للجامعة، وإنشاء مركز بالجامعة به كفاءات إدارية وقانونية تكون مهمته تنمية الموارد الذاتية للجامعة، وتشجيع الشركات الإنتاجية لتمويل بحوث هيئة التدريس بالجامعة التي تطور تلك الشركات، وإنشاء محلات تجارية خارجية بسور الجامعة وتوظيف عائدها للتمويل، واستثمار قدرات الطلاب الوافدين في ترجمة البحوث ونشرها بلغات متعددة لزيادة الرتبة العالمية للجامعة، وتنويع النشر الإلكتروني للرسائل والبحوث العلمية بالجامعة وتخصيص الدخل للتمويل، وتقديم دورات تدريبية للعاملين بالمؤسسات الحكومية والخاصة مقابل رسوم تدفع للجامعة، وإنشاء مركز بالجامعة لتسويق البحوث والخدمات لمنسوبي الجامعة ولأفراد مجتمع المدينة، وإنشاء معهد لتعليم اللغات بالجامعة والاستفادة من الطلاب الوافدين وزوجاتهم بالتدريس به.

وجاءت سبع فقرات تمت الموافقة عليها بدرجة كبيرة، حيث تراوحت متوسطاتها الحسابية بين (3.61)، و(4.14)، وتمثل أعلاها في الفقرة رقم، وهي (٢٢): (فتح تخصصات للتعليم عن بعد للاتحاق الخارجي وفق آلية للتسجيل وللمقررات وللتقويم برسوم مالية)، وأقلها الفقرة رقم (١٦)، وهي: (تطوير الملاعب الرياضية بالجامعة وتأجيرها للنوادي المشهورة بالمملكة ولأفراد المجتمع).

وجاءت خمس فقرات فقط تمت الموافقة عليها بدرجة متوسطة، حيث تراوحت متوسطاتها الحسابية بين (2.90)، و(3.31). وتمثلها أعلاها في الفقرة رقم (١٧)، وهي: (فتح تخصصات للتعليم عن بعد للاتحاق الخارجي وفق آلية للتسجيل وللمقررات وللتقويم برسوم مالية)، وأقلها الفقرة رقم (٢١)، وهي: (تطوير الملاعب الرياضية بالجامعة وتأجيرها للنوادي المشهورة بالمملكة ولأفراد المجتمع).

#### ثانياً- المشاركة المجتمعية في تمويل الجامعة:

يبين الجدول (٦) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، ودرجة الموافقة، والترتيب، للبدائل المتعلقة بالمشاركة المجتمعية في تمويل الجامعة، وللمحور ككل.

جدول (٦): استجابات أعضاء هيئة التدريس حول المشاركة المجتمعية في تمويل الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة مرتبة تنازلياً حسب متوسطاتها الحسابية

رقم	العنوان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
32	عقد شراكة بين الجامعة ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لدعم الجامعة التي تخرج الخطباء والأئمة.	4.39	.731	كبيرة جداً	1
42	استثمار الجامعة للمكان ببناء فنادق لها بالمنطقة المركزية للحرم توظف عوائدها للتمويل.	4.39	.894	كبيرة جداً	2
29	تخصيص جزءاً من أموال الوقف الإسلامي لصالح تمويل الجامعة.	4.38	.892	كبيرة جداً	3
30	إبرام عقود رعاية لطلاب العلم الشرعي من قبل المؤسسات والجمعيات الخيرية.	4.36	.838	كبيرة جداً	4
31	عقد شراكة بين الجامعة ووسائل الإعلام للاستفادة من خبراء الجامعة مقابل رسوم للجامعة.	4.34	.691	كبيرة جداً	5
40	التعاقد مع الأسواق الكبرى (كارفور - بنده...) لإنشاء فروع لها بالجامعة لتوفير الخدمات الاستهلاكية لمنسوبيها مع تخصيص نسبة من الربح لها.	4.20	.999	كبيرة جداً	6
36	إبرام شراكة مع وزارة الحج والعمرة لاستثمار قدرات الطلاب الوافدين في السياحة الدينية بالمملكة.	4.17	.936	كبيرة	7
28	تعاقد الجامعة مع الشركات لعمل إعلانات بالجامعة وعلى سورها وموقعها الإلكتروني.	4.11	1.020	كبيرة	8
38	التعاقد مع المطاعم العالمية (كنتاكي - البيك...) لفتح فروع لها بالجامعة مقابل نسبة للجامعة.	4.06	1.042	كبيرة	9
39	التعاقد مع شركات مقاولات لاستثمار المساحات المتاحة بالجامعة لبناء عمارات أخرى لسكن أعضاء هيئة التدريس مقابل أموال تثنى التمويل.	4.01	1.071	كبيرة	10
27	تنظيم حملة توعية بوسائل الإعلام لتشجيع الأفراد والهيئات بأهمية دعم الجامعة مالياً.	3.99	1.068	كبيرة	11
34	عقد شراكات مع المراكز الإسلامية بالدول المتقدمة اقتصادياً لرعاية طلاب العلم الشرعي.	3.82	1.152	كبيرة	12
41	استثمار تعليم الوافدين برسوم للقادرين مالياً منهم كمعيار لرفع رتبة الجامعة عالمياً.	3.55	1.266	كبيرة	13

رقم	العبرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
33	مشاركة سفارات الدول في الدعم المالي لطلابهم الوافدين للتعليم بالجامعة.	3.54	1.317	كبيرة	14
37	التعاقد مع الفنادق العالمية لاستثمار المساحات الشاسعة بالجامعة ببناء فروع لها وتسويقها.	3.54	1.340	كبيرة	15
35	الاستفادة من مشاركة طلاب الجامعة في المسابقات الدولية وتوظيف عائد الجوائز في التمويل.	3.52	1.225	كبيرة	16
٢٦	تحمل الطالب الجزء الأكبر من تكلفة الدراسة في حالة رسوبه.	3.12	1.295	متوسطة	17
-	المشاركة المجتمعية في تمويل الجامعة	3.97	.62	كبيرة	-

يتضح من الجدول (٦) موافقة أعضاء هيئة التدريس على البدائل المتعلقة بالمشاركة المجتمعية في تمويل الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة في ضوء التغيرات الاقتصادية المعاصرة بدرجة كبيرة، حيث بلغ متوسط استجاباتهم على المحور ككل (3.97)، وانحراف معياري (0.62)، وهو يقع في مجال استجابة (كبيرة).

وجاءت ست فقرات تمت الموافقة عليها بدرجة كبيرة جداً، حيث تراوحت متوسطاتها الحسابية بين (4.21)، و(4.39)، وتمثل أكبرها في ما يلي: (عقد شراكة بين الجامعة ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لدعم الجامعة التي تخرج الخطباء والأئمة، واستثمار الجامعة للمكان ببناء فنادق لها بالمنطقة المركزية للحرم توظف عوائدها للتمويل، وتخصيص جزءاً من أموال الوقف الإسلامي لصالح تمويل الجامعة، وإبرام عقود رعاية لطلاب العلم الشرعي من قبل المؤسسات والجمعيات الخيرية، وعقد شراكة بين الجامعة ووسائل الإعلام للاستفادة من خبراء الجامعة مقابل رسوم للجامعة، والتعاقد مع الأسواق الكبرى (كارفور - بنده...) لإنشاء فروع لها بالجامعة لتوفير الخدمات الاستهلاكية لمنسوبيها مع تخصيص نسبة من الربح لها).

وجاءت سبع فقرات تمت الموافقة عليها بدرجة كبيرة، حيث تراوحت متوسطاتها الحسابية بين (3.52)، و(4.17)، وتمثلها أعلاها في الفقرة رقم (٣٦) وهي: (إبرام شراكة مع وزارة الحج والعمرة لاستثمار قدرات الطلاب الوافدين في السياحة الدينية بالمملكة)، وأقلها الفقرة رقم (٣٥) (الاستفادة من مشاركة طلاب الجامعة في المسابقات الدولية وتوظيف عائد الجوائز في التمويل).

وجاءت فقرة واحدة تمت الموافقة عليها بدرجة متوسطة، وهي رقم (٢٦) (تحمل الطالب الجزء الأكبر من تكلفة الدراسة في حالة رسوبه).

## نتائج السؤال الثاني من أسئلة البحث:

نص السؤال الثاني من أسئلة البحث على ما يلي: هل توجد فروق دالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسطات استجابات أعضاء هيئة التدريس حول بدائل تمويل الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة في ضوء التغيرات الاقتصادية المعاصرة تعزى لاختلاف الدرجة العلمية، والتخصص، والجنسية؟

تم استخدام اختبار تحليل التباين أحادي الاتجاه (One way ANOVA) لمعرفة دلالة الفروق الإحصائية بين متوسطات استجابات أعضاء هيئة التدريس حول بدائل تمويل الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة في ضوء التغيرات الاقتصادية المعاصرة، تعزى لاختلاف الدرجة العلمية، والجدول (٧) يوضح ذلك:

جدول (٧): نتائج اختبار تحليل التباين أحادي الاتجاه (ANOVA) للكشف عن الفروق بين متوسطات استجابات أعضاء هيئة التدريس حول بدائل تمويل الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة في ضوء التغيرات الاقتصادية المعاصرة تعزى لاختلاف الدرجة العلمية

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسطات المربعات	قيمة ف	قيمة احتمال المعنوية
التمويل الذاتي للجامعة	بين المجموعات	1011.01	2	505.509	1.886	.156
	داخل المجموعات	35922.16	134	268.076		
	الإجمالي	36933.18	136			
المشاركة المجتمعية في تمويل الجامعة	بين المجموعات	330.728	2	165.364	1.468	.234
	داخل المجموعات	15097.50	134	112.668		
	الإجمالي	15428.23	136			
الاستبانة ككل	بين المجموعات	2430.11	2	1215.05	1.828	.165
	داخل المجموعات	89086.25	134	664.823		
	الإجمالي	91516.36	136			

يتضح من الجدول (٧) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0,05$ ) بين متوسطات استجابات أعضاء هيئة التدريس حول بدائل تمويل الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة في ضوء التغيرات الاقتصادية المعاصرة، تعزى لاختلاف الدرجة العلمية، حيث جاءت قيم احتمال المعنوية المصاحبة لقيمة (ف) أكبر من قيمة مستوى المعنوية (0,05).

كما تم استخدام اختبار (ت) Independent Samples Test لمعرفة دلالة الفروق الإحصائية بين متوسطات استجابات أعضاء هيئة التدريس حول بدائل تمويل الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة في ضوء التغيرات الاقتصادية المعاصرة، تعزى لاختلاف التخصص. والجدول (٨) يوضح ذلك:

جدول (٨): نتائج اختبار (ت) (Independent Samples Test) للكشف عن الفروق بين متوسطات استجابات أعضاء هيئة التدريس حول بدائل تمويل الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة في ضوء التغيرات الاقتصادية المعاصرة تعزى لاختلاف التخصص

المحور	التخصص	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجة الحرية	قيمة احتمال المعنوية
التمويل الذاتي للجامعة	نظري	4.01	0.64	.849	135	.397
	عملي	4.15	0.80			
المشاركة المجتمعية في تمويل الجامعة	نظري	3.95	0.63	.921	135	.359
	عملي	4.09	0.62			
الاستبانة ككل	نظري	3.98	0.61	.918	135	.360
	عملي	4.12	0.69			

يتضح من الجدول (٨) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة  $(\alpha = 0,05)$  بين متوسطات استجابات أعضاء هيئة التدريس حول بدائل تمويل الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة في ضوء التغيرات الاقتصادية المعاصرة، تعزى لاختلاف التخصص، حيث جاءت قيم احتمال المعنوية المصاحبة لقيمة (ت) أكبر من قيمة مستوى المعنوية (٠,٠٥).

وتم استخدام اختبار (ت) Independent Samples Test لمعرفة دلالة الفروق الإحصائية بين متوسطات استجابات أعضاء هيئة التدريس حول بدائل تمويل الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة في ضوء التغيرات الاقتصادية المعاصرة تعزى لاختلاف الجنسية. والجدول (٩) يوضح ذلك:

جدول (٩): نتائج اختبار (ت) (Independent Samples Test) للكشف عن الفروق بين متوسطات استجابات أعضاء هيئة التدريس حول بدائل تمويل الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة في ضوء التغيرات الاقتصادية المعاصرة تعزى لاختلاف الجنسية

المحور	التخصص	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجة الحرية	قيمة احتمال المعنوية
التمويل الذاتي للجامعة	سعودي	3.96	0.67	2.030	135	.044
	غير سعودي	4.23	0.60			
المشاركة المجتمعية في تمويل الجامعة	سعودي	3.91	0.65	1.949	135	.053
	غير سعودي	4.15	0.53			
الاستبانة ككل	سعودي	3.94	0.63	2.093	135	.038
	غير سعودي	4.20	0.54			

يتضح من الجدول (٩) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0,05$ ) بين متوسطات استجابات أعضاء هيئة التدريس حول البدائل المتعلقة بالتمويل الذاتي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ولبدائل التمويل ككل، تعزى لاختلاف الجنسية، حيث جاءت قيم احتمال المعنوية المصاحبة لقيمة (ت) أقل من قيمة مستوى المعنوية ( $0,05$ )، وكانت الفروق في صالح أعضاء هيئة التدريس غير السعوديين.

### ملخص النتائج والتوصيات:

يعرض الباحث فيما يلي أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة، ثم يضع التوصيات المناسبة في ضوء تلك النتائج.

### أولاً- ملخص النتائج:

كشفت الدراسة في جانبها الميداني النتائج التالية:

١. موافقة أعضاء هيئة التدريس على بدائل تمويل الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة في ضوء التغييرات الاقتصادية المعاصرة بدرجة كبيرة، بمتوسط حسابي (4.00).
٢. جاء محور التمويل الذاتي للجامعة في مقدمة البدائل التي حظيت بموافقة أعضاء هيئة التدريس، بمتوسط حسابي (4.02)، يليها المشاركة المجتمعية في تمويل الجامعة، بمتوسط حسابي (3.97).
٣. تمثلت أكبر البدائل المتعلقة بالتمويل الذاتي للجامعة الإسلامية بالمدينة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في إنشاء مركز للترجمة بالجامعة للاستفادة من اللغات المتعددة للطلاب الوافدين في إثراء تمويل الجامعة، وتقديم الاستشارات للمؤسسات الحكومية والخاصة بالمجتمع مقابل رسوم تدفع للجامعة، وإنشاء مركز بالجامعة به كفاءات إدارية وقانونية تكون مهمته تنمية الموارد الذاتية للجامعة، وتمثلت أقل البدائل في تطوير الملاعب الرياضية بالجامعة وتأجيرها للنادي المشهورة بالمملكة ولأفراد المجتمع.
٤. تمثلت أكبر البدائل المتعلقة بالمشاركة المجتمعية في تمويل الجامعة الإسلامية بالمدينة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في عقد شراكة بين الجامعة ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لدعم الجامعة التي تخرج الخطباء والأئمة، واستثمار الجامعة للمكان ببناء فنادق لها بالمنطقة المركزية للحرم توظف عوائدها للتمويل، وتخصيص جزءاً من أموال الوقف الإسلامي لصالح تمويل الجامعة، وإبرام عقود رعاية لطلاب العلم الشرعي من قبل المؤسسات والجمعيات الخيرية، وعقد شراكة بين الجامعة ووسائل الإعلام للاستفادة من خبراء الجامعة مقابل رسوم للجامعة. وتمثلت أقل البدائل في تحمل الطالب الجزء الأكبر من تكلفة الدراسة في حالة رسوبه.
٥. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0,05$ ) بين متوسطات استجابات أعضاء هيئة التدريس حول بدائل تمويل الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة في ضوء التغييرات الاقتصادية المعاصرة، تعزى لاختلاف الدرجة العلمية، والتخصص.
٦. وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0,05$ ) بين متوسطات استجابات أعضاء هيئة التدريس حول البدائل المتعلقة بالتمويل الذاتي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ولبدائل التمويل ككل، تعزى لاختلاف الجنسية، وكانت الفروق في صالح أعضاء هيئة التدريس غير السعوديين.

**توصيات البحث:**

في ضوء نتائج الدراسة الميدانية توصي بما يلي:

- استثمار الموقع الجغرافي والديني للجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة في ايجاد بدائل لتمويلها.
- تفعيل بدائل تمويل الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة المقترحة لمواجهة التغيرات الاقتصادية المعاصرة.
- عقد المحاضرات والمؤتمرات والندوات لندارس القضايا المتعلقة ببدايل تمويل الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة لمواجهة التغيرات الاقتصادية المعاصرة، وسبل تفعيلها.
- وضع الخطط الاستراتيجية لاجاد بدائل متعددة لتمويل الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
- تنمية وعي أعضاء هيئة التدريس بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة بأهمية البحث عن بدائل غير حكومية لتمويل الجامعة.
- إنشاء مركز عالمي للترجمة بأكبر عدد من اللغات يشارك فيه الطلاب الوافدين بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة يوظف عائدته في تمويل الجامعة.
- إنشاء مركز عالمي لتعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها حتى تكون الجامعة الإسلامية رائدة في هذا المجال وبمقابل مالي يثري ميزانية الجامعة.
- استثمار سكن الطلاب بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة في الاجازة الصيفية لحل ازمات الحجاج والمعتمرين من ناحية، وتوفير بديل لتمويل الجامعة من ناحية أخرى.
- تشجيع عقود الرعاية لطلاب الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة بصفة عامة، وطلاب الدراسات العليا بصفة خاصة، من قبل المؤثرين عالميا واقليميا ومحليا.
- اقامة مؤتمر عالمي بالجامعة الإسلامية يتناول بدائل تمويلها في ضوء المتغيرات الاقتصادية المعاصرة للبحث عن أفكار مبتكرة وغير تقليدية للتمويل الجامعي.

**مقترحات البحث:**

في ضوء نتائج البحث يقترح دراسات أخرى مكملة له في المجال من أهمها:

- بدائل تمويل الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة في ضوء خبرات بعض الدول.
- بدائل تمويل الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة من وجهة نظر طلاب الدراسات العليا.
- معوقات تفعيل بدائل تمويل الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة من وجهة نظر قياداتها.
- الاتجاهات الحديثة في تمويل التعليم وامكانية الاستفادة منها في تمويل الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.<sup>90</sup>

## المراجع:

- 1 - البحيري، السيد محمود (٢٠٠٤). تمويل التعليم الجامعي في مصر في ضوء المتغيرات والاتجاهات العالمية المعاصرة: دراسة مستقبلية، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة الأزهر، ص ٢.
- 2 - Roger, K. ( 2009 ) *Governing universities globally organizations. Regulation and rankings*, UK : Edward Elgar Publishing.
- 3 - عنابة، مفيد محمد (٢٠٠٤). دراسة تحليلية تطورية لأنظمة تمويل الجامعات الرسمية في الأردن. رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، ص ٦.
- 4 - المنقاش، سارة عبد الله (٢٠١٧). نموذج مقترح للاستثمار في البرامج الأكاديمية بالجامعات السعودية من خلال المشاركة مع القطاع الخاص. مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، ١٧٤(١)، ص ٣٧٣.
- 5 - الشنفي، علي عبد الله (٢٠١٨). البدائل المقترحة لتمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية على ضوء تجارب بعض الدول المتقدمة. مجلة العلوم التربوية والنفسية، ٢(١٠)، ص ٧١.
- 6 - المركز الإعلامي للرؤية (٢٠١٦). رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠م.
- 7 - المملكة العربية السعودية (٢٠١٧). الكتاب الإحصائي السنوي: التعليم والتدريب، ع (٥٣).
- 8 - عزب، محمد علي (٢٠٠٩). تمويل التعليم الجامعي في مصر: ملامح الأزمة وسبل المواجهة: دراسة مستقبلية. مجلة كلية التربية، جامعة الزقازيق، ٦٣(١)، ص ٢.
- 9 - اللجنة العليا لسياسة التعليم (١٩٩٥). وثيقة سياسة التعليم في المملكة. وزارة التربية والتعليم، المملكة العربية السعودية، المادة (٢٣٢)، ص ٢٤.
- ١٠- Missouri Colleges. (2002). *Missouri Colleges say Funding Cuts Mean Crisis. Community College week, 14(6), P.22.*
- 11 - البحيري، السيد محمود (٢٠٠٤). مرجع سابق، ص ٦٩.
- 12 - البحيري، السيد محمود (٢٠٠٤). تمويل التعليم الجامعي في مصر في ضوء المتغيرات والاتجاهات العالمية المعاصرة "دراسة مستقبلية". رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة الأزهر.
- 13 - العليمات، عبد الله (٢٠١٠). استراتيجية مقترحة لحل مشكلات التمويل في الجامعات الحكومية الأردنية ومقارنتها بالتمويل في الجامعات الخاصة، المؤتمر العربي الثالث (الجامعات العربية: التحديات والآفاق - المنظمة العربية للتنمية الإدارية - مصر، ص ٥١١ - ٥٥٠.
- 14 - الخطيب، أحمد إبراهيم (٢٠١٠). نموذج مقترح لحل صعوبات التمويل في الجامعات الرسمية ومقارنتها مع تمويل الجامعة الأهلية (٢٠٠٥ - ٢٠٠٩)، المجلة المصرية للدراسات التجارية، مصر، ٣٤(٣)، ص ٢٣٨ - ٢٥٥.
- 15 - حسين، خالد منصور (٢٠١١). التمويل الذاتي مدخلا لدعم تمويل التعليم الجامعي الحكومي في مصر، مجلة البحث العلمي في التربية، مصر، ١٢(٣)، ص ٧٠٥ - ٧٢٦.
- 16 - عوض الله، عصام الدين برير (٢٠١١). اقتصاديات التعليم العالي بالسودان في ضوء الأزمة المالية العالمية، مجلة اتحاد الجامعات العربية للتربية وعلم النفس، سوريا، ٩(٢)، ص ١٦٣ - ١٨٩.
- 17 - السبيعي، عبيد عبد الله (٢٠١٢). تمويل التعليم الجامعي بين كفاية التمويل وكفاءة الاستخدام، دراسات عربية في التربية وعلم النفس، السعودية، ٢٢(٢)، ص ٣٧٩ - ٣٩٥.



- 18 - عبد الجليل، مصطفى عبد الله، عيسى، عبد الناصر عبد الله (٢٠١٣). خيارات تمويل التعليم العالي في السودان، الثقافة والتنمية، مصر، ٦٤(١٣)، ص ص ٨٥ - ١١٨.
- 19 - القحطاني، مبارك فهيد (٢٠١٣). التخطيط لتعبئة موارد إضافية للجامعات السعودية، مجلة كلية التربية، جامعة عين شمس، ٣٧(١)، ص ص ٩٠ - ١٥٥.
- 20 - أحمد، عماد الدين محمد (٢٠١٥). صيغ التمويل الإسلامي و دورها في معالجة أزمة التمويل الجامعي السوداني، المجلة العالمية للتسويق الإسلامي - الهيئة العالمية للتسويق الإسلامي بلندن، بريطانيا، ٤(٣)، ص ص ٩٤ - ١١٢.
- 21- Jongbloed, B. (2010). Funding Higher Education: A View across Europe. *European Centre for Strategic Management of Universities (ECSMU)*, Brussels.
- 22- Douglass, J. A. (2010). "Higher Education Budget and the Global Recession: Tracking varied national responses and their consequences". *CSHE, Research & Occasional Paper Series*, Center for Studies in Higher Education, University of California, Berkeley.
- 23 - Pranevičienė, B., Pūraitė, A. (2010). The financing methods of higher education system. *Jurisprudence journal*, 4(8), 335-356.
- 24 - Toutkoushian, R., & Shafiq, M. (2010). A conceptual Analysis of State Support for Higher Education: Appropriations Verses Need-Based Financial Aid. *Research in Higher Education*, 51(1), 40.
- 25 - Beath, J., et al. (2012). "University Funding Systems: Impact on Research and Teaching". *Economics journal*, 6(2).
- 26 - Mewett, H. F., & Nyland, C. (2013), "Funding International Student Support Services: Tension and Power in the University". *Higher education journal*, 65(2).
- 27 - Rozmus, A., Cyran, K. (2013). Diversification of university income-polish practice and international solutions. *Financial Internet Quarterly "e-Finance"*, 8(4), pp 64-75.
- 28 - Disraeli, M. H. (2013). Factors affecting the financing of higher education: exploring the experiences of the University of the West Indies and the University of Technology in Jamaica. *Journal of teacher education and educators*, 2(1), p p 99-124.
- 29 - Masai, G. (2015). Effectiveness and Viability of Revenue Diversification in Sub-Saharan Africa's Higher Education. Examining Zambia's Public Universities, *International Journal of Humanities Social Sciences and Education*, 2(5), 33-44.
- 30 - الحميدي، منال حسين (٢٠١١). تصور مقترح لتمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية في ظل زيادة الطلب الاجتماعي. *دراسات عربية في التربية وعلم النفس*، رابطة التربويين العرب، ٥(٤)، ص ٩٠٧.
- 31 - عيروط، مصطفى محمد (٢٠١٧). مشكلات التمويل المالي وأثرها على اتخاذ القرارات الإدارية من وجهة نظر الإدارات العليا في الجامعات الأردنية الحكومية. *مجلة العلوم التربوية*، مصر، ٢٥(٣)، ص ٥٤٢.
- 32 - الحربي، محمد محمد (٢٠١٥). بدائل مقترحة لتمويل التعليم في الجامعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية: جامعة الملك سعود نموذجاً. *مجلة كلية التربية*، جامعة بنها، ٢٦(١٠٣)، ص ١٤٧.
- 33 - الشنقيفي، علي عبد الله (٢٠١٨). مرجع سابق، ص ٧٢.
- 34 - إسماعيل، طلعت حسيني (٢٠١٧). تعبئة موارد مالية إضافية لتلبية متطلبات التصنيفات العالمية للجامعات. *مجلة دراسات تربوية ونفسية*، كلية التربية، جامعة الزقازيق، ٩٥(١)، ص ٦٥.

- 35 - المرجع السابق، ص ٦.
- 36 - Lind, A. (2003). Educational democracy and human rights. *Swedish international development cooperation agency*, p 7.
- 37 - غانم، محمد (٢٠٠٠). تكامل البحث العلمي في الجامعات العربية وأثره على التنمية الصناعية العربية. *مجلة اتحاد الجامعات العربية*، عمان، ٣٧(١)، ص ٢٥٢.
- 38 - إسماعيل طلعت حسيني (٢٠١٧). مرجع سابق، ص ٦٧.
- 39 - عيروط، مصطفى محمد (٢٠١٧). مرجع سابق، ص ٥٤٣.
- 40 - الحميدي، منال حسين (٢٠١١). مرجع سابق، ص ٩١٤.
- 41 - البحيري، السيد محمود وآخرون (٢٠٠٨). تمويل التعليم الجامعي واتجاهاته المعاصرة. عالم الكتب، القاهرة، ص ٦٨.
- 42 - اللجنة العليا لسياسة التعليم (١٩٩٥). مرجع سابق، ص ٤.
- 43 - العنزي، ضيف الله غضيان (٢٠١٧). تصور مقترح للموارد البديلة بجامعة تبوك في ضوء بعض الاتجاهات العالمية المعاصرة. *مجلة جامعة خالد للعلوم التربوية*، (٢٨)، ص ١٠٢.
- 44 - اللجنة العليا لسياسة التعليم (١٩٩٥). مرجع سابق، ص ٢٣.
- 45 - العتيبي، فهد (١٤٢٥هـ). إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية. رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة الملك سعود، ص ٤٥.
- 46 - الحربي، محمد محمد (٢٠١٥). مرجع سابق، ص ١٤٧.
- 47 - الشنفي، علي عبد الله (٢٠١٨). مرجع سابق، ص ٧٣.
- 48 - الصغير، أحمد حسين (٢٠٠٥). التعليم الجامعي في الوطن العربي: تحديات الواقع ورؤى المستقبل. عالم الكتب، القاهرة، ص ١٠٦.
- 49 - الحربي، أمل عد الرحمن (٢٠١٧). تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية: تحديات وبدائل. *مجلة العلوم التربوية*، (١)٢، ص ٦٣.
- 50 - الصغير، أحمد حسين (٢٠٠٥). مرجع سابق، ص ١٠٣.
- 51- West, P., Hansen, S. ( 2009 ) Using the classification for institutional profiling: the university of Strathclyde, in: Mapping the higher education landscape, Netherlands: *Springer Science and Business Media*, (28), p 7.
- 52 - العجمي، حجاج مبارك (٢٠١٠). بدائل مقترحة لتمويل التعليم الجامعي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بدولة الكويت في ضوء تجارب بعض الدول. *مجلة كلية التربية، جامعة عين شمس*، ٣٤(٣)، ص ٢٢٧.
- 53 - الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (٢٠٠٢). التقرير الاقتصادي العربي الموحد: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ص ١٧.
- 54 - حسين، خالد منصور (٢٠١١). مرجع سابق، ص ٧١١.

- 55 - إبراهيم، مجدي عزيز (٢٠٠٨). التربية والعولمة: هل يمكن لتجليات التربية أن تقابل تحديات العولمة؟. عالم الكتب، القاهرة، ص ٥٧.
- 56 - القحطاني، مبارك فهيد (٢٠١٣). مرجع سابق، ص ٩٣.
- 57 - البحيري، السيد محمود (٢٠٠٤)، مرجع سابق، ص ١٢٤.
- 58 - حسين، خالد منصور (٢٠١١). مرجع سابق، ص ٧١٢.
- 59- المرجع السابق: ص ٧١٣.
- 60 - غراب، يوسف خليفة (٢٠٠٣). إشكاليات الدعم التمويلي للتمويل المصري في ضوء الاتجاهات الدولية الحديثة. مجلة العلوم التربوية، كلية الدراسات العليا، جامعة القاهرة، ص ص ٨١ - ٩٠.
- 61- Taylor, S. (1997). Educational police and policies of change. New York, T, J. press, p 57.
- 62 - Van, T., Zijm, w. (2006) Higher education and Gats regulatory consequences and stakeholders' responses, Enscheda: CHEPS/UT, p 53.
- 63 - محي الدين، محمود (٢٠٠٨). الأزمات العالمية: دروس غير مستفادة. مجلة وجهات نظر، الشركة المصرية للنشر العربي والدولي، (١١٩)، ص ١١٧.
- 64 - الطويرقي، نوال سعد (٢٠١٢). مصادر تمويل التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية. مجلة الدراسات العربية وعلم النفس، (١) ٢٤، ص ٢٧١.
- 65 - العجمي، حجاج مبارك (٢٠١٠). مرجع سابق، ص ٢٢٨.
- 66 - Sidhu, R. (2006) Universities and globalization to markets, New Jersey. Lawrence Erlbaum Associates, p 32.
- 67 - عزب، محمد علي (٢٠٠٩). مرجع سابق، ص ٣١.
- 68 - الشنيفي، علي عبد الله (٢٠١٨)، مرجع سابق، ص ٧٤.
- 69 - مخلص محمد، محمدي (٢٠١٧). تصور مقترح لتطوير مشاركة كلفة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية في ضوء بعض التجارب العالمية. المجلة السعودية لضمان جودة التعليم الجامعي، ١٠ (٢٧)، ص ٦.
- 70 - الطويرقي، نوال سعد (٢٠١٢). مرجع سابق، ص ٢٦٥.
- 71 - حسين، خالد منصور (٢٠١١). مرجع سابق، ص ٢٤٨.
- 72 - المنقاش، سارة عبد الله (٢٠١٧). مرجع سابق، ص ٣٧٣.
- 73 - الأحمد، هند محمد (٢٠١٥). تفعيل الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر الخبراء. مجلة العلوم التربوية، (٤)، ص ٣٣.
- 74 - المنقاش، سارة عبد الله (٢٠١٧). مرجع سابق، ص ٤٠٩.
- 75 - المرجع السابق: ص ٤٠٩.

- 76 - المصري، نضال حمدان (٢٠١٧). إطار مقترح للتمويل الذاتي فى الجامعات الفلسطينية وعلاقته بجودة التعليم الجامعي. *المجلة العربية لضمان الجودة فى التعليم الجامعي*، اليمن، ١٠(٣٢)، ص ٥٠.
- 77 - المرجع السابق: ص ٤٨.
- 78 - القحطاني، منصور عوض (٢٠٠٥). تفعيل دور الشراكة بين الجامعة والقطاع الخاص: الواقع وسبل التطوير. مؤتمر الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص فى البحث والتطوير، جامعة الملك سعود، ص ١٩٦.
- 79 - بلتاجي، مروة محمد (٢٠١٥). تمويل التعليم العالى فى مصر: المشاكل والبدائل المقترحة. *مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية*، جامعة القاهرة، ١٦(٣)، ص ٢٠.
- 80 - العنبي، حسناء بلج (٢٠١٨). تجارب بعض الدول المتقدمة (أمريكا- بريطانيا- اليابان- استراليا) فى تمويل التعليم العالى وسبل الاستفادة منها. *مجلة العلوم التربوية والنفسية*، المركز القومي للبحوث، غزة، ٢(٢٥)، ص ٦.
- 81 - Opoczynski, R. (2016). The creation of performance funding in Michigan: Partnership, promotion and points. *Education policy analysis archives*, 24, p 122.
- 82 - الجمي، وفاء عايض (٢٠١٥). الاتجاهات العالمية المعاصرة فى تمويل التعليم العالى: النموذج البريطاني "رؤية نظرية". *عالم التربية*، ١٦(٥٢)، ص ٥٦.
- 83 - العجمي، حجاج مبارك (٢٠١٠). مرجع سابق، ص ١٤٦٦.
- 84 - المرجع السابق: ص ١٤٦٧.
- 85 - عبد العزيز، سلوى محمد (٢٠١٨). تمويل التعليم العالى فى مصر لتحقيق النمو الاحتوائى ودعم التنمية المستدامة. *مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية*، جامعة القاهرة، ١٩(١)، ص ٢٦.
- 86 - بلتاجي، مروة محمد (٢٠١٥)، مرجع سابق، ص ١٨.
- 87 - عزب، محمد علي (٢٠١١). التعليم الجامعي وقضايا التنمية. مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ص ٣٥٣.
- 88 - كتاب المؤتمر العلمي السنوي الأول (٢٠١٤). التعليم العالى بين تحديات الواقع ورؤى التطوير. جامعة أسيوط، ص ١٨٢.
- 89 - العشماوي، محمود سعيد (٢٠١٥). تمويل البحث العلمي بالجامعات (دراسة مقارنة بين مصر وأستراليا). رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة طنطا، ص ٥٨.

٩٠ ملحق استبانة بدائل تمويل الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة في ضوء التغيرات الاقتصادية المعاصرة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس

زميلي الفاضل سعادة عضو هيئة التدريس،،،، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تعد الاستبانة التي بين أيديكم جزءاً من دراسة تهدف إلى التعرف على بدائل تمويل الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة في ضوء التغيرات الاقتصادية المعاصرة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بها.

ويعتمد الانتهاء من الجزء الميداني لهذه الدراسة بصفة رئيسة على إجاباتكم، ومن ثم يُرجى الإجابة بدقة على بنود الاستبانة، مع عدم ترك أي عبارة دون إجابة. وأود أن أؤكد أن كل ما تدلون به من بيانات سيكون موضع ثقة وسرية كاملتين، ولن يُستخدم إلا في غرض البحث العلمي من خلال هذه الدراسة.

كما أؤكد لكم أنني أرحب تماماً بالمعلومات التي سوف تمدني بها، وأن نتائج تحليلها سوف تستخدم في تحسين وتطوير تمويل الجامعة.

والباحثان يشكران لكم جهودكم في التعاون معهما في إتمام الدراسة مع دعائهما لكم بالتوفيق والسداد.

الباحث

بيانات أولية:

المرجو من سيادتكم تكملة البيانات التالية قبل البدء في الإجابة على الاستبانة:

الدرجة العلمية:	أستاذ مساعد ( )	أستاذ مشارك ( )	أستاذ ( )
التخصص:	نظري ( )	عملي ( )	
الجنسية:	سعودي ( )	غير سعودي ( )	

تعليمات: فيما يلي تجدون عبارات تعبر عن بدائل لتمويل الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة في ضوء التغيرات الاقتصادية المعاصرة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بها، والمرجو منكم قراءة كل عبارة بدقة، ثم إبداء رأيكم وذلك بوضع علامة (√) في المكان الذي يتفق ووجهة نظرهم. والآن المرجو البدء في الإجابة في الصفحة التالية:

م	العبارة	موافق بدرجة كبيرة جدا	موافق بدرجة كبيرة	موافق بدرجة متوسطة	موافق بدرجة ضعيفة	غير موافق بالإطلاق
<b>المحور الأول: التمويل الذاتي للجامعة</b>						
١.	إنشاء مركز بالجامعة به كفاءات إدارية وقانونية تكون مهمته تنمية الموارد الذاتية للجامعة.					
٢.	إنشاء مركز للترجمة بالجامعة للاستفادة من اللغات المتعددة للطلاب الوافدين في إثراء تمويل الجامعة.					
٣.	إنشاء معهد لتعليم اللغات بالجامعة والاستفادة من الطلاب الوافدين وزوجاتهم بالتدريس به.					
٤.	تقديم دورات تدريبية للعاملين بالمؤسسات الحكومية والخاصة مقابل رسوم تدفع للجامعة.					
٥.	تطبيق نظام الجامعة المنتجة المتفاعلة إيجابيا مع المجتمع والتي تقدم له أنشطة تعليمية وخدمية.					
٦.	تقديم الاستشارات للمؤسسات الحكومية والخاصة بالمجتمع مقابل رسوم تدفع للجامعة.					
٧.	إقامة معارض الكتب والملابس والمنتجات الغذائية لمنسوبي الجامعة وتخصيص الرسوم للتمويل.					
٨.	الاستفادة من مركز الضيافة بالجامعة في إقامة المؤتمرات العلمية والحفلات لأفراد المجتمع.					
٩.	إمكانية تأجير قاعات ومباني الجامعة في الاجازات وبما يتناسب مع طبيعة المباني.					
١٠.	إنشاء مركز بالجامعة لتسويق البحوث والخدمات لمنسوبي الجامعة ولأفراد مجتمع المدينة.					
١١.	استمرار الدراسات المساندة التي تتيح للراغبين استكمال الدراسة مقابل دفع رسوم.					
١٢.	إنشاء فرق رياضية بالجامعة واقامة مباريات مع الأندية المشهورة وتخصيص الدخل للتمويل.					
١٣.	انشاء مراكز بحثية مشتركة بين الجامعة والشركات الصناعية والإنتاجية.					
١٤.	تشجيع الشركات الإنتاجية لتمويل بحوث هيئة التدريس بالجامعة التي تطور تلك الشركات.					
١٥.	تنوع النشر الإلكتروني للرسائل والبحوث العلمية بالجامعة وتخصيص الدخل للتمويل.					
١٦.	تطوير الملاعب الرياضية بالجامعة وتأجيرها للنوادي المشهورة بالمملكة ولأفراد المجتمع.					
١٧.	تخصيص رسوم للالتحاق بالدراسات العليا بالجامعة لغير المتفوقين.					
١٨.	الاستفادة من سكن الطلاب خلال فترة الاجازات للحجاج والمعتمرين لإثراء تمويل الجامعة.					
١٩.	اتاحة المكتبة بالموقع الإلكتروني للجامعة لغير منسوبيها بمقابل مالي يثري التمويل.					
٢٠.	تنوع أوعية نشر البحوث للتخصصات المختلفة بالجامعة وتوظيف رسوم النشر في تمويل البحث العلمي.					
٢١.	تقنين الخدمات المقدمة للطلاب بالمجان مثل المنح والسكن والتغذية والعلاج لمن يستحق.					
٢٢.	فتح تخصصات للتعليم عن بعد للالتحاق الخارجي وفق آلية للتسجيل وللمقررات وللتقويم برسوم مالية.					
٢٣.	إنشاء محلات تجارية خارجية بسور الجامعة وتوظيف عائداتها للتمويل.					

٢٤.	اتاحة المركز الطبي بالجامعة لأفراد المجتمع المحلي بمقابل مالي يثري التمويل.
٢٥.	استثمار قدرات الطلاب الوافدين في ترجمة البحوث ونشرها بلغات متعددة لزيادة الرتبة العالمية للجامعة.
<b>المحور الثاني: المشاركة المجتمعية في تمويل الجامعة</b>	
٢٦.	تحمل الطالب الجزء الأكبر من تكلفة الدراسة في حالة رسوبه.
٢٧.	تنظيم حملة توعية بوسائل الإعلام لتشجيع الأفراد والهيئات بأهمية دعم الجامعة مالياً.
٢٨.	تعاهد الجامعة مع الشركات لعمل اعلانات بالجامعة وعلى سورها وموقعها الالكتروني.
٢٩.	تخصيص جزءاً من أموال الوقف الإسلامي لصالح تمويل الجامعة.
٣٠.	ابرام عقود رعاية لطلاب العلم الشرعي من قبل المؤسسات والجمعيات الخيرية.
٣١.	عقد شراكة بين الجامعة ووسائل الإعلام للاستفادة من خبراء الجامعة مقابل رسوم للجامعة.
٣٢.	عقد شراكة بين الجامعة ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لدعم الجامعة التي تخرج الخطباء والأنمة.
٣٣.	مشاركة سفارات الدول في الدعم المالي لطلابهم الوافدين للتعليم بالجامعة.
٣٤.	عقد شراكات مع المراكز الإسلامية بالدول المتقدمة اقتصادياً لرعاية طلاب العلم الشرعي.
٣٥.	الاستفادة من مشاركة طلاب الجامعة في المسابقات الدولية وتوظيف عائد الجوائز في التمويل.
٣٦.	ابرام شراكة مع وزارة الحج والعمرة لاستثمار قدرات الطلاب الوافدين في السياحة الدينية بالمملكة.
٣٧.	التعاقد مع الفنادق العالمية لاستثمار المساحات الشاسعة بالجامعة ببناء فروع لها وتسويقها.
٣٨.	التعاقد مع المطاعم العالمية (كنتاكي- البيك...) لفتح فروع لها بالجامعة مقابل نسبة للجامعة.
٣٩.	التعاقد مع شركات مقاولات لاستثمار المساحات المتاحة بالجامعة لبناء عمارات أخرى لسكن أعضاء هيئة التدريس مقابل أموال تثري التمويل.
٤٠.	التعاقد مع الأسواق الكبرى (كارفور- بنده...) لإنشاء فروع لها بالجامعة لتوفير الخدمات الاستهلاكية لمنسوبيها مع تخصيص نسبة من الربح لها.
٤١.	استثمار تعليم الوافدين برسوم للقادرين ماليا منهم كمعيار لرفع رتبة الجامعة عالمياً.
٤٢.	استثمار الجامعة للمكان ببناء فنادق لها بالمنطقة المركزية للحرم توظف عواندها للتمويل.